

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية
(جامعة آل البيت – جامعة اليرموك)

دراسة مقارنة

The Impact of Democracy and Human Rights on The political Vision of Jordanian University Students:

(Al – Yarmouk and Al – Albayt Universities Stduents)

إعداد الطالب

زيد بشير كريم القاضي

الرقم الجامعي 1320600028

اشراف الدكتور
صايل فلاح السرحان

الفصل الدراسي الثاني 2014 / 2015

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة **أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية**

(جامعة آل البيت – جامعة اليرموك) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة ال البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ:...................................

اعداد

زيد بشير كريم القاضي
اشراف الدكتور
صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور: صايل فلاح السرحان	رئيساً ومشرفا...........................
الدكتور: علي عواد الشرعه	عضواً ....
الدكتور: هاني عبد الكريم اخو ارشيده	عضواً ....
الدكتور: عمر حمدان الحضرمي	عضواً خارجياً ....

إهداء

قال تعالى: (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً) "الإسراء، آية 24".

أهدي رسالتي

إلى روح والدي الطاهرة وأمي الغالية وكل من هو عزيز وغالي على قلبي

وإلى كل من له دور بدعمي المعنوي والنفسي

وأخص بالشكر

السفير السابق لدولة قطر الشقيقة

الأخ الغالي مانع الهاجري

الباحث

زيد القاضي

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

كل الشكر والتقدير

لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل وأخص بالشكر مشرفي الدكتور صايل السرحان بجده وتوجيهاته وكذلك الدكتور علي الشرعة والدكتور هاني أخو رشيدة وجميع من أسهم في نجاح تلك الرسالة.

والشكر الكبير لجميع أساتذة معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت وشكري لكل من ساعدني لإتمام دراستي في مرحلة الماجستير وأتمنى للجميع المزيد من التوفيق والعطاء في أردننا الغالي.

الباحث

زيد القاضي

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية

(جامعة آل البيت – جامعة اليرموك)

إعداد الطالب

زيد بشير كريم القاضي

اشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

الملخص باللغة العربية

تبرز أهمية البحث من خلال الحقيقة الأساسية بأنه يجب الاهتمام بأثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان لما لها الأثر في طلبة الجامعات الأردنية وما يحيط بهما من تأثيرات ضرورية لمعرفة الجوانب الايجابية والسلبية وكيفية معالجتها، وذلك لأن الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر احد أهم سمات الدولة الديمقراطية في العالم في ظل التطورات المتلاحقة.

كما وتهدف الدراسة إلى التعرف على أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان. والتعريف بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعرف ان كان هناك تلازم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.وتكمن مشكلة الدراسة بالاهتمام في مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من خلال بيان مدى تأثيرها على طلبة الجامعات الأردنية.

وقد تم صياغة السؤال الرئيسي للدراسة بما هو أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية؟ وتفرع منه الأسئلة الفرعية التي نصت على ما هو أثر الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية؟ و ما هي درجة توفر حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية؟ وهل هناك اثر بين مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية على التنشئة السياسية.

واشتملت عينة الدراسة على مجموعه من طلاب جامعتي ال البيت واليرموك للسنه الدراسية 2014-2015، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن لمعرفة نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة الى عده نتائج من أهمها إن المدرس له دور بارز وهام في عملية ربط مفاهيم المنهاج بالواقع السياسي من وخلال شرحه للمقرر. وإن التعليم والاسرة والاصدقاء اسهموا بشكل مباشر في عملية التنشئة السياسية كما دل عليه اجابات الطلبة.

Abstract

The Impact of Democracy and Human Rights on The political Vision of Jordanian University Students:

(Al – Yarmouk and Al – Albayt Universities Stduents)

Prepared by: Zaid al-Qadi

Supervised by: Sayel Al-Sarhan

The study aim to highlights the importance of research through the basic fact that attention must be paid to the impact the course of democracy and human rights because of its impact on the Jordanian university students and surrounded by the necessary to know the positive and negative and how to address aspects of the effects, because democracy and human rights is one of the most important state attributes of democracy in the world in light of successive developments.

The study also aims to identify the impact of the course of democracy and human rights. And the definition of national human rights institutions, and ID that there was a correlation between democracy and human Alansan.otkmen study the problem of attention in the course of democracy and human rights through the extent of its impact on students Jordanian universities.

The main question was formulated to study what is the impact of the course of democracy and human rights on the political culture of the Jordanian university students? And fork from sub-questions, which stipulates what is the impact of democracy and human rights on the political culture? And what is the degree of availability of human rights in the Jordanian universities? Is there a trace of course democracy and human rights on the political culture of the political socialization.

And included a sample study on a group of universities of the students AL Albiet and Yarmouk for the year 2014-2015, was the use of descriptive analytical method comparative to know the results of the study, and the study found several results of the most important is that the teacher has a prominent and important role in linking the curriculum concepts political reality of Explaining the process with the decision.

Although education and family and friends have contributed directly to the political socialization process as indicated by the answers the students.

الفصل الأول

المقدمة

يركز هذا المساق على معالجة آليات حماية حقوق الإنسان منطلقاً من التعرض لمرتكزاتها النظرية، عابراً من خلال استيعاب تشابكات المحفزات والعوائق في السياسة الدولية التي تفرضها مصالح الدول في تعاملها ضمن واقع علاقات دولية متغيرة، ليصل إلى سبل وآليات حماية هذه الحقوق على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية. وفي المنطلق النظري يتعرض المساق إلى أنواع النظم والثقافات السياسية وعلاقتها بحقوق الإنسان، ويبحث في عالمية حقوق الإنسان وعولمتها، طارحاً للنقاش إمكانية وجود علاقة إشكالية بين عالمية المنطلقات والمفاهيم من جهة، والخصوصية الثقافية للشعوب والمجتمعات من جهة ثانية. وفي مجال السياسة الدولية يتعرض المساق إلى المؤثرات الدولية في حقوق الإنسان مركزاً على جوانب محددة، مثل العلاقات بين الدول، وتأثير وسائل الإعلام والرأي العام في صناعة السياسة الدولية. وعلى الصعيد الدولي والإقليمي يتعرض المساق لدور الأمم المتحدة والنظم الإقليمية، الأوروبية والأمريكية والإفريقية، في حماية حقوق الإنسان، مبيناً ايجابيات ومحدوديات الآليات والوسائل المستخدمة على هذين الصعيدين. وينتقل المساق بعد ذلك إلى بحث آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى فيعترض إلى مفاهيم وأدوار سيادة القانون، والمجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، لمنظمات غير الحكومية في هذا المجال. ويغلق المساق دائرته باستخلاصات عملية ونقاش حول أنجح الطرق والوسائل لحماية حقوق الإنسان وكيفية تطبيقها والتعامل معها.

أولاً : أهمية الدراسة

تبرز الأهمية البحثية من ناحيتين هما:

أ) **الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من حقيقة أساسية بأنه يجب الاهتمام بأثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان لما لها الأثر في طلبة الجامعات الأردنية وما يحيط بهما من تأثيرات ضرورية لمعرفة الجوانب الايجابية والسلبية وكيفية معالجتها، وذلك لأن الديمقراطية وحقوق الإنسان تعتبر احد أهم سمات الدولة الديمقراطية في العالم في ظل التطورات المتلاحقة.

ب) **الأهمية العملية** : تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة في فهم مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن المساقات التي تدرس في جامعاتنا، ووجود مقترحات تعليمية، والأخذ بالمؤثرات أكانت سياسية أو اجتماعية.

ثانياً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- التعرف بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

3- التعرف على أن هناك تلازم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثاً : مشكلة الدراسة واسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة بالاهتمام في مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من خلال بيان مدى تأثيرها على الطلبة الجامعات الأردنية.

ويمكن صياغتها بالسؤال المحوري التالي:

ما أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية؟

ويتفرع عن السؤال المحوري الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هو أثر الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية ؟

2- ما هي درجة توفر حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية ؟

3- هل هناك اثر بين مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية على التنشئة السياسية؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

يقدم البحث على فرضية رئيسية بناء على مشكلة البحث وتساؤلاته أما تكون ايجابية أو سلبية أو محايدة وتتبين كما يلي وهي:

1- كلما زاد وضوح مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان تناسقت العلاقة بين طلاب الجامعات الأردنية.

2- يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$)لمساق الديمقراطية وحقوق الإنسان تناسقت العلاقة بين طلاب الجامعات الأردنية.

يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) يعزى للمتغير الديموغرافي.

خامساً: حدود الدراسة

تم تخصيص عام 2014 عام للدراسة على طلبة الجامعات الأردنية.

سادساً :محددات الدراسة

جامعة آل البيت، المفرق – جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

اقتصرت الدراسة على ما يلي:

* عينة من طلبة (جامعة آل البيت، وجامعة اليرموك).

* قياس درجة أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالطلاب فقط.

* قياس درجة توفر الديمقراطية وحقوق الإنسان من وجهة نظر الطلاب.

سابعاً : المنهجية للدراسة

سوف تستخدم الدراسة منهج تحليل النظم (لديفيد ابستون) الذي يقوم على المدخلات (رغبات، حاجات، مطالب) ومخرجات (سياسات، وقرارات) وتغذيه راجعه، وبيئة خارجيه، إضافة الى منهج المقارنة، وسوف يتم توظيفه كالتالي:

يفيد هذا المنهج في هذه الدراسة، أنه يستخدم في نطاق واسع في الدراسات السياسية، التي تتراوح بين السلوك السياسي الفردي، وأنماط الشخصية، والاتجاهات والدوافع، إلى الثقافة السياسية، ودراسة المؤسسات السياسية، والنظم السياسية عامة، سواء في مجتمع واحد عبر مراحل تطوره المختلفة، أو في مجتمعات مختلفة.

ثامناً المتغيرات الدراسية والمفاهيم

المتغير المستقل: الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المتغير التابع: الثقافة السياسية.

التعريف اللغوي

مجموعة الحقوق التي من غيرها لا يمكن وصف الحياة الإنسانية بأنها حياة كرامة.

التعريف الإجرائي

1- حقوق لا يمكن التنازل عنها.

2- قواعد لحفظ كرامة الإنسان.

التعريف اللغوي

الثقافة السياسية: ثقافة عالمية تهتم بالشؤون السياسية وهي ثقافة تفاعلية متبادلة متداخلة رسمية أو غير رسمية بين جميع الأشخاص.

التعريف الإجرائي

1-ثقافة لا يمكن تجاهلها.

2-حق مشروع للجميع.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي ملخص لأهمها:

1. دراسة د. محمد بني سلامه،2007 (حقوق الإنسان في الأردن: الواقع والمأمول: قراءة في تقرير المركز الوطني الأردني لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن عام 2005).

هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على حالة حقوق الإنسان في الأردن في ضوء تقرير المركز الوطني الأردني لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن عام 2005، وذلك يتناول رؤية وفلسفة المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، ومنطلقات وأسس تقييم واقع حقوق الإنسان في الأردن، واستعرض واقع الحقوق المدنية والسياسية وفقاً لما جاء في التقرير، ثم تناول أبرز العقبات والتحديات التي تواجه مسيرة الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن، وأبرز دور الثقافة والتربية في تعزيز احترام حقوق الإنسان في الأردن، وأخيراً تم استشراف مستقبل حقوق الإنسان في الأردن في ضوء المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم حيث لا بديل عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

2.دراسة د. صفاء الشويحات،2012 (اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة السياسية في الاردن).

وتشهد الأردن ومنذ احداث 1989 تسارعا في التحركات الشبابية نحو مزيدا من الديمقراطية وإذا ما قورنت بالتحركات الشبابية في الستينات من القرن الماضي، نلحظ أن الأمر تجاوز حد الاحتجاج والتظاهر إلى المطالبة بالحق في المشاركة السياسية، فهم يشاركون في أحداث الحاضر وفي رسم ملامح المستقبل، وقد تكون مشاركتهم مصدرا للتقدم والازدهار وفي الوقت ذاته قد تكون مصدرا للتمرد والتراجع وعدم الاستقرار، وعليه فالمستقبل يبقى رهينا بحسن اعداد الشباب الجامعي وتمكينهم للقيام بأدوارهم بكل وعي وخلق ومسؤولية، وعليه هدفت الدراسة الحالية

الى تعرف اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشـاركة السياسـية في الاردن، من خلال الاجابة عن اسئلة الدراسـة الآتية: يلقى موضـوع المشـاركة السياسـية بشـكل عام اهتماما محوريا عند العلماء الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية والتربوية، خاصة في المجتمعات الساعية لتحديد اطـار مجتمعي يزيـد من امكـانيـة الحراك الاجتمـاعي والاقتصـــادي والســـيـاســـي . وتمثل فئة الشـــباب الجامعي في المجتمع الاردني فئة هامة يزداد عددها وثقلها الســـياســـي والانتخابي يوما بعد يوم، وهم حصـيلة التغيرات الديمغرافية والسـياسـية والتعليمية التي شـهدها الاردن ، وينظر اليهم في العصر الحالي انهم مصدرا للتجديد والتغير أكثر من أي وقت مضى ، وتعتبر الجامعة من اهم المؤسـسـات التي تعد طلبتها للمشـاركة السياسـية، و هذا الاعداد مرهون بمســاحة الحرية الاكاديمية التي تتمتع بها الجامعة، فكلما ارتفع ســقف الحريات الاكاديمية في الجامعات، كلما ازدادت واتسـعت فرص تهيئة الطلبة لممارسـة ادوارهم المسـتقبلية ويكون هذا من خلال اتحاد الطلبة، والمؤتمرات والندوات واستضـافة المسؤولين السياسيين ومحاورتهم، والمشاركة فـي مـظـاهـرات احـتـجـاجـيـة عـلـى مـواقـف مـعـيـنـة وتزداد اهمية لمشاركة السياسية يوما بعد يوم ضمن ظروف التحول الديمقراطي العربي والاردني التي نعيشها حاليا .

وتأتي دراسـتي الحالية التي تهدف الى تعرف على أثر مسـاق الديمقراطية وحقوق الإنسـان على الثقافة السـياسـية لدى طلبة الجامعات الأردنية والتي تختلف عن الدراسـات السـابقة من حيث المنهج وفترة الدراسة والبحث في الأثر المترتب عن مساق الديمقراطية .

الفصل الأول

مفهوم الديمقراطية وحقوق الانسان

اعتبرت التشريعات الدولية الصادرة عن أسلوب حاكم نهج حياة ومن الامم المتحدة ان الديمقراطية من الاسس التي تقوم عليها حقوق الانسان حيث يعتبر اهم مؤشراتها وضمنت لهم الحق الانتخابات ونزاهتها وشملت جميع افراد الدولة بغض النظر عن عرقهم او دينهم او مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والمساواة بين الجميع في الحقوق مثل حق التعبير عن الرأي كما ضمنت حرية الانتماء للأحزاب ووجود البرلمانات وفصل السلطات والحق في الوصول للسلطة والترشح لها وان يكون اساس التي تبنى عليه الحكومة هو تنفيذ حاجات الشعب ورغباتهم بما لا يتعارض مع مصلحة البلاد. (الكوري،2001)

استناداً لما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين على النحو الاتي:

المبحث الأول

تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل بمعنى حكومة الشعب، أو سلطة الشعب، فالشعب بالمفهوم الديمقراطي يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر السلطات في الدولة، فهو الذي يختار الحكومة، وشكل الحكم، والنظم السائدة في الدولة؛ السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية؛ بمعنى أن الشعب هو أساس الحكم، وأساس السلطات في الدولة، وهو مصدر القانون الذي تخضع له الدولة. والديمقراطية التي عرفها المجتمع اليوناني، وعلى الوجه الأخص مدينة أثينا لا تعبر عن الديمقراطية الحقيقية بصورتها الحالية، حيث كان المجتمع اليوناني ينقسم إلى طوائف لا تتمتع جميعها بالحقوق السياسية، فهناك طائفة الرقيق المحرومين من الحقوق السياسية، وطبقة الأحرار

الذين لم يبلغوا مرتبة المواطنين، وهؤلاء لا يتمتعون بالحقوق السياسية، أي مباشرة إدارة البلاد داخلياً وخارجياً، فلا يباشر جميع أفراد المجتمع اليوناني سلطة الحكم، وإنما فئة قليلة هي التي تتمتع بهذا الحق، هذا على خلاف الديمقراطية الحالية التي تعطي جميع أفراد الدولة حق المشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد (جرارا،2013).

مفهوم الديمقراطية

تقوم الديمقراطية أساساً على مبدأ سيادة الأمة او سيادة الشعب، بمعنى أن الشعب والأمة يشكل في مجموعه كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك؛ لأنه صاحب السيادة.

والسيادة التي هي أساس المبدأ الديمقراطي هي سلطة عليا آمرة أصيلة، لا نظير لها، ولا معقب عليها، لها مظهران:

مظهر خارجي: يتناول سيادة الدولة في تنظيم علاقتها بالدول الأخرى، دون توجيه أو تأثير من أحد.

ومظهر داخلي: يتناول تنظيم الدولة للأمور الداخلية فيها بأوامر وقرارات ملزمة للأفراد في الدولة، فالسيادة بهذا المعنى سلطة أمر عليا. (دال،2005)۰

ومبدأ سيادة الأمة هو الذي يقرر أن الأمة في مجموعها باعتبارها تشكل كياناً معنوياً مستقلاً عن الأفراد، يمارس هذه السيادة، وكل سلطة تمارس مثل هذه الأعمال ولا تستند إلى مبدأ سيادة الأمة تعتبر سلطة غير مشروعة.

والسيادة تتميز بأنها واحدة لا تقبل التجزئة، أو التصرف فيها، فلا توجد في الدولة إلا سلطة عليا آمرة واحدة، لها إدارة واحدة، لا تتجزأ، ولا يجوز التصرف فيها كلياً أو جزئياً، بمعنى أن الأمة

صاحبة السيادة ليس لها أن تتصرف بها فتتنازل عنها كلياً أو جزئياً، وعليه فمن حقها دوماً باعتبارها صاحبة السيادة تعديل أو تغيير شكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة. ولا تسقط هذه السيادة ولا تكتسب بالتقادم؛ بمعنى أن عدم استعمال الأمة لمبدأ السيادة لا يؤدي إلى سقوطها، وإذا ما غُصبت لا يُعدّ الغصب مشروعاً بمرور الزمان(موسى، علوان ،2006).

تعد كلمة الديمقراطية كلمة يونانية كما انها تعني بذلك حكومة الشعب ، كما ان الشعب في حين الديمقراطية يحكم نفسه بنفسه، بالإضافة الى انه ايضاً مصدر السلطات في الدولة ، فيكون الشعب في الدولة هو من يختار الحاكم، بالإضافة الى اختيار وتحديد شكل الحكم ، والملخص هنا ان الشعب هو اساس الحكم في الدولة بالإضافة الى ان الشعب ايضاً هو اساس السلطات بالإضافة الى ان الشعب يعتبر مصدر واساس القانون الذي تخضع وتجري عليه الدولة ، كما ان الديمقراطية تقوم بذاتها على مبدأ سيادة الامة ، كما ان أساس المبدأ الديمقراطي هو السيادة ، والتي تتميز بأنها واحدة لا تقبل التجزئة او حتى التصرف بها ، والتي تكون بها سلطة عليا وحيدة تكون آمرة على الدولة لوحدها (الرشدي،2002).

<u>خصائص الديمقراطية</u>

يمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي بالنقاط التالية:

1. ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة
2. تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، هذه الأغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة هي سياسية بالتعريف وليست عرقية أو إثنية أو دينية.
3. تصان حقوق المعارضة

4. تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة.

5. وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم

6. الحد من اعتباطية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين

7. ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية

8. ترسيخ مبدأ الدستورية. أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات.

تعلن هذه الخصائص في دستور ديمقراطي يعتبر بمثابة تعاقد بين المواطنين. تتم مناقشته بشكل علني وبحرية كاملة مع شروحات كافية، ويتم إقراره من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب، ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام. (الجابري،2004)

ميزات الديمقراطية

- للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.
- تجعل من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنين.
- تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
- ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
- ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
- توجد توازنا بين الحكومة والمعارضة.

· تفسح مجالا واسعا للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر.

· تفتح آفاقا جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملاءمة.

· تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.

·تعطي الناس فرصا أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع.

. توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.

·تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم ومحكوم. (مطرود،1995)

الديمقراطية ليست في إشراك المواطنين في الانتخابات فقط، ولكن أيضا في سهرهم على مراقبة النظام السياسي، في استجوابه ومساءلته. الديمقراطية تعمل في الحركات والمنظمات الاجتماعية كما تعمل في التنظيمات الانتخابية. الانتخابات لا تعطي للمنتخَب صلاحيات غير مشروطة.

المواطنون في المجتمعات الديمقراطية تريد النقاش والحوار، وعلى السلطات المتعددة مهما كانت، أن تشرح أسباب خياراتها وتقدم حسابات عن أعمالها لهم بكل شفّافية.

تعمل الديمقراطية بشكل أفضل عندما تكون نوعية الحياة العامة سليمة، عندما تكون النقاشات العامة جيدة، عندما يعلو مستوى الحجج والبراهين، عندما يساهم المواطنون ويلتزمون بشكل منتظم في مسؤولياتهم السياسية.

في ظل وعي الجماهير، على الأحزاب السياسية التصنت لها والأخذ بالأفكار النيّرة الصادرة عنها لتلاحم أكبر بين الشعب وقياداته السياسية.

ان كانت الديمقراطية من حيث الممارسة الفعلية هي حكم الأغلبية وفرض إرادتها على دفة الحكم، فإن إعلان حقوق الإنسان هو الطرف الآخر في معادلة التساوي بين المواطنين والحفاظ على كرامتهم والدفاع عن حقوق الأقليات التي لن تشارك في الحكم. ميثاق حقوق الإنسان يضع حدودا لسيطرة الأغلبية التي قد تجنح إلى التسلط والاستبداد باسم شرعية الأغلبية الدستورية. حقوق الإنسان والديمقراطية متلازمان ومتممان لبعضهما البعض. (الحريات الاكاديميه،2004)

لضمان حقوق الإنسان من البديهي أن يكون هناك دولة ديمقراطية مبنية على مؤسسات تتجاوز أهواء الحكام وتكون مستقلة عنهم. أما عندما يكون الحاكم هو الدولة، آنذاك، الكلام عن حقوق الإنسان يصبح كلاما دون معن. لان إرادة الحاكم تحول الدولة إلى دولة عميقة فاشلة مصطنعة بعقلية هذا الحاكم الفرد مع معاونيه من حزبيين أو مرتزقة. منطق "الحاكم=الدولة" هو منطق تمحور كل أبعاد السياسة في مركزية شديدة لا تسمح بأي محاور أخرى وأي تعدد في الرؤية والتحرك. أما دولة المؤسسات الديمقراطية فهي عكس ذلك مبنية على تعددية وجهات النظر لأنه بهذه الطريقة يمكن الوصول إلى أفضل الحلول لخير الأمة. الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب. هذا مثل أعلى، تحقيقه نسبي تبعا لظروف البلد وتاريخها وتقاليدها. لكن هذه الظروف ليست حجة كافية لرفض الديمقراطية وحقوق الإنسان. كثير من الدول العربية حصلت على استقلالها منذ أكثر من 60 سنة. ومع ذلك في موضوع الديمقراطية نحن نراوح مكاننا إن لم نقل نحن في طور التقهقر.

تعلمنا فقط مفردات الديمقراطية نظريا دون تطبيقاتها العملية اليومية. تحولت الانتخابات إلى مهرجانات دعائية بعيدة كل البعد عن التعددية الحزبية وعن الحملات الانتخابية النزيهة. "الحاكم=الدولة " هيمن على كل شيء بواسطة "مخابراته" هيمن على القرار السياسي وعلى خيرات البلد كأنها "ملك أبيه" الديمقراطية هي أسلوب في الحكم وهي جزء ملازم من حقوق الإنسان. الديمقراطية ليست غاية في ذاتها بل هي "وسيلة" أفضل من غيرها لتسيير دفة الحكم والعيش بسلام

ضمن حدود معقولة. الغاية هي في حياة وكرامة الإنسان وحرياته. الحرية غاية في ذاتها نابعة من وجود الإنسان كانسان. الحرية هي ركيزة كل سياسة وكل نظام إنساني. على الديمقراطية أن تتيح للحريات، مثل حرية العقيدة وحرية الفكر، أجواء واسعة للتعايش مع حرية الآخرين بأقل ما يمكن من الصراعات والتناقضات. طريق الحرية متمم للديمقراطية وهو طريق شاق وصعب من الناحية التطبيقية لشعوب لم يتيسر لها السير فيه. طريق الحرية والديمقراطية هو أطول طريق بين نقطتين لأنه يحتاج إلى وقت ونقاش وتنازلات للوصول إلى حلول معقولة وعادلة لجميع المواطنين. (ليلى واخرون،2010)

على كل دولة، كما أوصت هيئة الأمم المتحدة، أن تشرع إعلانا مفصلا لحقوق الإنسان يوضح ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الإعلانات العالمية. تلحق هذه المواثيق بالدستور وتصبح جزأ منه، وبهذا يكون المرجع الأول لكل القوانين اللاحقة في الدولة.

وعليه فإن المؤشرات تتمثل في:

- التداول السلمي للسلطة.
- الانتخابات الدورية الحرة النزيه.
- سيادة القانون.
- التعددية السياسية والقانونية.
- حرية الصحافة والاعلام.
- حكم الأغلبية واحترام حقوق الأقلية.
- قبول الأقلية بحكم الأغلبية.
- ان تكون الحكومة خادمة للشعب.

- احترام حقوق الانسان وحرياته الاخرين.

ويشار الى ان كل هذه المؤشرات يمكن قياسها وانزالها الى ارض الوقع في أي مجمع سياسي(دوله) وبالتالي إمكانية الممارسة العملية الفعلية لها.

وعليه أمكن القول ان الديمقراطية أسلوب حكم ومنهج حياة واساس تقدم المجتمعات حسب منظريها ومتبنيها حركيا. (تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003)

لكي تنمو مفاهيم الديمقراطية في عقول الشبيبة يجب تعليمهم، في كل مراحل الدراسة، مواثيق حقوق الإنسان ودراسات مقارنة لأهم الديمقراطيات في تطورها التاريخي، لتكون مرجعا أساسيا في السلوك الاجتماعي للأجيال القادمة في وطننا العربي.(المحافظه،2006)

الحقوق المدنية والسياسية:

الحقوق الأساسية أو الفردية أو المدنية التي يمكن الإشارة إليها ضمن هذه المجموعة والتي ظهرت تباعا في الاهتمامات الفكرية الفردية والعامة وتضمنتها النصوص التشريعية بالاهتمام والتكريس هي حق التمتع بالأمن والأمان واحترام الإنسان ككائن قائم بذاته حرا بلا تقييد وإهدار لكرامته وحق الذهاب والإياب واحترام الذات الشخصية من عدم انتهاك حرمة المنزل أو المراسلة وتسمى هذه الحقوق بحقوق الجيل الأول وهي مرتبطة بالحريات ، أما الحقوق السياسية فينطبق الغموض على مفهومها باعتبارها نوع من أنواع الحقوق فقد اختلف فقهاء السياسة وتباينت تعريفاتهم لهذا الحق فيرى بعضهم بأنه ((الحكومة الدستورية أي الحكومة التي يكون للشعب فيها صوت مسموع)) أو هو ((الحكومة الحرة أي البلد الذي تحكمه حكومة نيابيه ديمقراطية فالشعب هو الذي يقرر تشكيل الحكومة بنفسه)) . (الجابري، 2004)

بينما يرى بعضهم بأنه ((شعور المواطن بالطمأنينة والأمن في المجتمع وهذا الشعور يعني انعدام كل حكم تعسفي أو مستعبد)).

وتشمل الحقوق الآتية:

- حق الحياة.
- حق حرية الأمن.
- حق عدم التعرض للتعذيب
- حق التحرر من العبودية.
- حق المشاركة السياسية.
- حق الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين.
- حرية الاشتراك الجمعيات والاشتراك فيها.

<u>الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:</u>

ويقصد بها كل الحقوق التي تدخل في نظامها كل النشاطات ذات الصفة الجماعية أي تلك التي لا تخص الفرد لوحده وإنما تشمل مجموعة من الأشخاص. وتسمى الجيل الثاني من الحقوق وهي مرتبطة بالأمن وتشمل ما يأتي:

- حق العمل وحق التعليم.
- حق المستوى اللائق من المعيشة.
- حق المأكل والمشرب والرعاية الصحية.

الحقوق البيئية والثقافية والتنموية:

إن حق التفكير يعد امرأ داخلي يتم في أعماق النفس وثنايا العقل لذا فهو بعيد عن سيطرة الحكام وسلطان القانون إلا إن له مظاهرا خارجية واثأرا ظاهرية تتمثل بحرية العبادة أو العقيدة كما تشمل حرية الرأي والتعبير والصحافة والتعليم وتسمى الجيل الثالث من الحقوق وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية. بالإضافة للحقوق الجماعية المتعلقة نحو الشعوب في السلام او التنمية، والعيش في بيئة صحية متوازنة. (صويص،2005)

المطلب الثاني: اثر حقوق الانسان على طلبة الجامعات الأردنية

حقوق الانسان:

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح "حقوق الإنسان" في الأدبيات الحديثة بمختلف أصنافها الفكرية والسياسية والقانونية والتربوية، وكذلك في الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام، إلا أن الباحثين اختلفوا في تعريفه باختلاف المدارس المعرفية والفكرية والأيديولوجية. ويمكن في هذا السياق تقديم تعريف إجرائي لحقوق الانسان على أنها ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان، وإن أهم ميزات حقوق الإنسان ما يلي: أنها مضمونة دولياً، أنها محمية قانوناً، أنها تركز على كرامة الإنسان، أنها تحمي الأفراد والمجموعات، أنها ملزمة للدول والجهات الفاعلة فيها، وأنه لا يمكن التنازل عنها أو نزعها، أنها متساوية ومترابطة، أنها عالمية.(علوان ،2006)وقد تم الاعتماد على الصكوك الدولية لحقوق الانسان في استخراج وتصنيف جملة الحقوق الانسانية التي ينبغي قياسها في مقررات التربية المدنية والوطنية. (قاسم، 2006)

يشترك المجتمع الوطني والمجتمع الدولي في حماية حقوق الانسان، حيث تضطلع الحماية الدولية بضمان احترام وتطبيق الحقوق المقررة للإنسان، وحيث ان هذه الحماية هي من الشؤون الدولية التي ينظمها القانون الدولي بوصفها أحدى موضوعاته فقد انعكس تطور علاقات المجتمع الدولي على القواعد القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي ازداد توسع نطاقها، واشتركت الاتهامات الدولية في صياغة قواعدها ومعاييرها واقرار انظمة حمايتها مع الاختصاصات الوطنية في مجال تطبيقها واحترامها، وكان لهذا التطور أثره على حمايتها المقررة في الاتفاقيات الدولية التي تأثرت ببروز المركز الدولي للفرد واهمية حماية حقوق الانسان.(العفيف،2006)

وطالما تنازعت الارادة الدولية مع الارادة الوطنية بشأن كيفية تطبيق حقوق الانسان بما يتلائم مع القواعد القانونية المقررة، والذي تأثر بتطور مفهوم السيادة وعلاقته بحمايتها.

ومن الضروري ان يتمتع هذا الانسان بمركز يتيح للقانون الدولي ان يخاطبه باحكامه، ولهذا برز في الفقه الدولي الحديث ان للفرد مركزاً دولياً محدداً يخوله اكتساب الحقوق واداء الواجبات على النطاق الدولي. (قاسم،2006)

اذن لا بد من التطرق الى المركز الدولي للفرد. فلم تكن امتيازات الاجانب هي الاستثناء الوحيد على مبدأ حرية الدولة في التصرف بشؤونها الداخلية، فقد اخذت الدول تهتم بشؤون الاقليات العرفية والعمل على حمايتها والتي يحملون جنسيتها (ففي القرن السابع عشر عقد الأمراء الكاثوليك مع الامراء البروتستانت بشأن معاملة الكاثوليك والعكس بالعكس).(كاتب،1999)

وفي اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نظمت العديد من الاتفاقيات التي تخص مركز الفرد. واوصت الولايات المتحدة الامريكية كقوة كبرى آنذاك.

قد كان مصطلح القانون الدولي العام ينصرف وحتى عهد قريب الى مجموعة القواعد القانونية التي تحكم الدول في علاقاتها المتبادلة، او التي تحدد حقوق كل منها وواجباتها غير ان قصر انطباق احكام القانون الدولي على العلاقات فيما بين الدول وبين الدول والمنظمات الدولية، لم يعد يستقيم امام التطورات التي طرأت على المجتمع الدولي خلال النصف الاخير من القرن الماضي، وما صاحبها من ظهور أشخاص اخرين على الصعيد الدولي، كالمنظمات الدولية والافراد مجتمعين وفرادى، حيث اصبحوا خاضعين مباشرة لقواعد هذا القانون في العديد من الحالات، وان هذا الكيان (الفرد) يستطيع ان يملك حقوقاً دولياً مهما تضاءلت هذه الحقوق وأن اختلف في طبيعته وتركيبه عن الدول.(الجابري،2005)

يتحدد نوع الحماية الدولية ويتأثر مداها بالأساس القانوني لحقوق الانسان وقد أثير موضوع تحديد وتوضيح حقوق الانسان في مشروع ميثاق الأمم المتحدة، ولم يحصل اتفاق بشان ذلك لعدم ملائمة ادراج قائمة بها في الميثاق، اضافة الى ان مثل هذه الصياغة قد لا تواكب التطورات المستقبلية لهذه الحقوق.

وما زال الاتجاه الفقهي والقانوني يتجنب تحديد المفاهيم لحقوق الانسان. وتركزت الجهود في الاهتمام بتصنيفها لكثرة المواضيع وتعدد الاتفاقات الدولية التي تناولتها.

وقد انصبّت جهود الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الانسان وتعزيزها على وضع المعايير لها ومتابعة تنفيذها ومكافحة انتهاكها دون الخوض في تفاصيلها وتحديد ماهيتها.

وتستند حقوق الانسان في اساسها القانوني على احكام القانون الدولي الذي يحددها ويقررها ويبلورها في صيغة قانونية دولية ويضعها في مقدمة قواعده، وفي الوقت ذاته فانها تستند على القانون الوطني من دستور وقوانين.(الجابري،2005)

ومما لاشك فيه ان أحكام الميثاق ومواده المتعلقة بحقوق الانسان تأتي في مقدمة النصوص الاتفاقية التي تشكل اساساً قانونياً لها، وكانت ركيزة للحقوق في الاتفاقات الدولية اللاحقة له.

وهناك من يذهب الى ان الميثاق لم يخول المنظمة بفرض قرارات لان كل موادها غير ملزمة على الدول الأعضاء الالتزام بضمان حقوق الانسان لأفرادها.

وهناك رأي آخر يذهب الى ان حتى في غياب اي نص صريح في الميثاق، فأن على الاعضاء الذين تعهدوا باحترام حقوق الانسان وحرياته استناداً الى مبدأ الفعالية في نصوص الميثاق المتعلقة بحقوق الانسان، التزاماً قانونيا ترافق الدعم والاحترام .

للحقوق بواسطة العمل الاجتماعي والفردي والالتزام بضمان احترامها. كما ان المادة (55) من الميثاق تفرض التزاماً على الأمم المتحدة بوصفها مخولة باجماع الدول الاعضاء لان تدعم الاحترام والاهتمام الدوليين بحقوق الانسان. بينما تفرض المادة (56) من الميثاق التزاماً على الدول الاعضاء لان تتخذ عملاً بشكل جماعي او فردي بالتنسيق مع المنظمة لتحقيق الاحترام والاهتمام الدوليين بحقوق الانسان، الاّ انه من الواضح ان الميثاق لم يحدد محتوى ومضمون حقوق الانسان، وقد ترك مهمة تحديدها للمنظمة ذاتها.

كما لا يوجد في الميثاق نظام محدد للسيطرة او الاشراف على تنفيذ حقوق الانسان، بسبب عدم نجاح الأمم المتحدة في فرض احترام حقوق الانسان للاعتبارات السياسية التي تتاثر بها نشاطات اجهزتها واختلاف الايديولوجيات للدول الاطراف، كما ان نصوص الميثاق لم تتضمن مفهوماً محدداً لحقوق الانسان. لهذا لم تتمكن لجنة حقوق الانسان خلال فترة عملها الاولى منذ انشائها كنظام فعال لحماية حقوق الانسان. (الرشيدي، 2002).

ثم ياتي الاعلان العالمي لحقوق الانسان لتكون مبادئه ركيزه أساسية أخرى للاساس القانوني لحقوق الانسان، وان قواعده واردة في القانون الدولي العرفي وتضمين مبادئ قانونية عامة. وبدأ كان يعني ان حقوق الانسان تشكل احد الاهتمامات الدولية التي تسعى المنظمة لتحقيقها وفقاً لميثاقها. (صويص،2005).

أما من حيث اثره على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة، فقد اعتبر الاعلان بانه لا ينشئ التزاماً قانونياً عليها، خاصةً وأن نصوص قواعده وظروف صياغته، تشير بوضوح الى أنه لم يكن المقصود منه الوصول الى مثل هذا الالتزام، ولم يتضمن اي نص صريح يلزم بتطبيقه، ومن المتوقع ان تحترم الدول ماجاء فيه من مبادئ الى اقصى حد عند تطبيقها لحقوق الانسان.

وقد أثّر الاعلان العالمي على الاتفاقات الدولية، ونتيجة لذلك فقد انعكس هذا التطور على اجهزة الأمم المتحدة، عندما قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1956 دعوته الدول الاعضاء والوكالات المتخصصة لأن يقدموا الى الأمين العام تقريراً كل ثلاثة سنوات، يصف التطورات والتقدم المتحقق خلالها في مجال حقوق الانسان والاجراءات المتخذة لضمان حقوق الانسان في دولهم ومناطق الحكم الذاتي والاقاليم تحت الوصاية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لذلك يعتبر الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان الاساس القوة الدافعة والمؤثرة بشكل حاسم في تحديد صيغ حقوق الانسان التي امكن الاستناد عليها بوصفها أساساً قانونياً في المواثيق الانسانية واللاحقة.(صويص،2005)

ولكن هناك قضايا في انتهاك حقوق الانسان لم تعالج وكان ينقصها الاساس القانوني، مثل قضية التمييز العنصري في جنوب افريقيا، فلم تؤمن الأمم المتحدة الحماية المطلوبة لحقوق الانسان في جنوب افريقيا.

ويبدو أن طبيعة الالتزامات بحقوق الانسان في الميثاق والاعلان العالمي، كانت التزاماً بنتيجة وليست التزاماً بوسيلة، لانها لم يتطرقا الى السلوك والاجراءات التي تحقق الدعم والحماية المطلوبة لها.

اما في عهدي الحقوق عام 1966 فقد تحددت طبيعة الالتزامات عندما تقرر بموجب الفقرة الاولى من المادة الثانية من عهد الحقوق المدنية والسياسية، بل تلتزم كل دولة طرف باحترام وضمان الحقوق المقررة في العهد لكل الافراد على اقليمها والذين يخضعون لولايتها، وقد كانت هذه الفقرة التزاماً بنتيجة، ثم قررت الفقرة الثانية من المادة ذاتها الوسائل التي تلتزم الدول الاعضاء من خلالها باحترام وضمان الحقوق بتعهدها بأن تتبنى التشريعات والاجراءات الأخرى، حسبما تفتضيه الضرورة. (الجابري، 2004)

لتنفيذ الحقوق المقررة في العهد، اي انه لا يكفي للدولة ان تدعي بأنها تحترم وتضمن الحقوق بل انها ملزمة باتباع وسائل محددة. وان تحديد الوسائل الكفيلة بأحترام حقوق الانسان في العهدين الدوليين قد شجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأن يصد قراريه 1235 1503 المتعلقين بكيفية قبول ومعالجة شكاوى الافراد المنتهكة حقوقهم الانسانية، مما يعني ان الاساس القانوني لحقوق الانسان بعد انشاء عهدي الحقوق قد اصبح اكثر قوة ووضوحاً.(الجابري،2004)

وتشكل القواعد العرفية المتعلقة بحقوق الانسان ركيزه أخرى لها، لان احترام وحماية الحقوق يرتبط ويتاثر بالعلاقة بين الدولة ورعاياها، لذلك فأن التطبيق الدولي بشأن حقوق الانسان يمكن

ان يقبل بوصفه منشئاً للقواعد العرفية لحقوق الانسان، رغم ان هذا التطبيق بشكل عام يكون مصدراً ثانوياً للقانون الدولي العام.

ولهذا فأن التطبيق الدولي الذي يأتي استلهاماً لاحكام الميثاق او الاعلان العالمي او للاتفاقات المتعلقة بحقوق الانسان او للاتفاقات الاقليمية او التي تستند على قرارات الأمم المتحدة المعلنة او المطبقة للمبادئ الدولية لحقوق الانسان بوصفها قانوناً دولياً في سياستها واعمالها وتشريعاتها الوطنية وعلاقاتها الدولية، تشكل قانوناً دولياً عرفياً لحقوق الانسان، وليكون اساساً قانونياً تستند عليه قواعد حقوق الانسان في وجودها. (الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية،2004)

اما الاساس القانوني لحقوق الانسان الآخر هو الاساس القانوني الوطني، فعلى الرغم من ان حقوق الانسان اضحت موضوعاً لاهتمام القانون الدولي والاجهزة الدولية، الاّ ان جذورها واساسها القانوني ووسائل حمايتها تبقى موضوعاً ذا صفة وطنية، لذلك فقد عملت الدول المعنية بها الى تعزيز وتشيجع التنفيذ الوطني لها. وان التسليم بوجود حقوق دولية للانسان، يعني بديهياً ان مجالاً من المجالات الاساسية

للاختصاص الداخلي للدول، اصبح محلاً لاهتمام القانون الدولي العام بالتنظيم والحماية، ولكن هذا الاهتمام لا ينفي ما للحقوق من صفة وطنية متاثرة بالتشريعات الداخلية، تحدد صيغها ومفاهيمها ووسائل تنفيذها، وكذلك تحدد مدى احترامها وكيفية حمايتهاً، ووفقاً للاتجاه العقائدي السائد في كل دولة. (الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية،2004)

وفي العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان اشارات واضحة وصريحة الى دور التشريع الوطني في تنفيذ الحقوق. وغالباً ما يشترط للبدء في اجراءات معنية لحماية حقوق

الانسان (استنفاذ الوسائل الوطنية)، التي يقصد بها الاستفادة من التشريعات والاجهزة الوطنية في ضمان احترام وحماية حقوق الانسان.

كما تتطلب الاتفاقات الدولية تعديل التشريعات الوطنية، لتتلائم وتتوحد في الفهم المشترك لحقوق الانسان، وفي الاجراءات والوسائل الكفيلة بأحترامها وحمايتها.

كما ان المبادئ الانسانية التي تجسدت في الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، قد سبق ان تضمنتها التشريعات الوطنية، ولم يكن دور هذه الاتفاقات الدولية في اغلب الاحيان، الا دوراً كاشفاً لما قررته التشريعات الوطنية. (علي ليلة واخرون،2010)

لذلك ان تلعب الظروف التاريخية لتطور المجتمعات ومستوى المشاركة السياسية ودرجة الوعي الثقافي وحركة الفئات الاجتماعية في كل دولة دوراً جوهرياً في تحديد طبيعة حقوق الانسان ومدى الحماية التي ينبغي توفيرها لها في التشريعات الوطنية (دستور قوانين، انظمة)، ومن البديهي ان يكون لمختلف الأمم منظورها الخاص لموضوع حقوق الانسان وحلولها الخاصة للاشكالات المتعلقة بها، وان التنوع والاختلاف في مضامين حقوق الانسان ووسائل حمايتها في التشريعات الوطنية سيكون اثراءاً للقواعد القانونية، والتي تنشئ بمرور الوقت مبادئ القانون العامة، التي هي احد المصادر المعترف بها للقانون الدولي وبالتالي تكون مصدراً واساساً لحقوق الانسان.

وفيما يتعلق بالأردن، فقد اهتم بقضايا حقوق الإنسان منذ سنوات طويلة، وكان في طليعة الدول

، التي تجاوبت مع مواثيق حقوق الإنسان استنادا إلى ما جاء في الدستور الأردني الصادر عام 1952 المتضمن المبادئ الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاه من معاهدات واتفاقيات .فقد خصص الفصل الثامن من الدستور (مواد 23 5) لحقوق المواطنين

وواجباتهم، كالحريات الشخصية والمساواة بين المواطنين أمام القانون وعدم التمييز بينهم في الحقوق والواجبات. (علي ليلة واخرون،2010)

وحظر الإبعاد وحرية اختيار مكان الإقامة وحرية الرأي والاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية.

ووفقا للمادة الثامنة " لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون4 " وكفلت المادة 15من الدستور، حرية الرأي " لكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون .ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون .وبموجب القانون المعمول به حاليا) قانون رقم 10 لسنة1993 ، فإن الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل أردني وله أن يعرب عن رأيه بحرية" .

وأقرت المادة14 ، حرية الاعتقاد " تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة، ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب " .

كما نص الميثاق الوطني الأردني الصادر عام1991 ، على التزام الأردن بمبادئ حقوق الإنسان وبالتعددية السياسية .فقد عرف الفصل الثاني من الميثاق الدولة الأردنية أنها " دولة القانون والتعددية السياسية " وأنها دولة ديمقراطية، تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمد شرعيتها من إرادة الشعب الحرة (علي ليلة واخرون،2010).

وتلتزم " بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية التي أرسى الإسلام قواعدها وأكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . " وحدد الميثاق المرتكزات الأساسية لدولة القانون بأنها " الالتزام في ممارسة الديمقراطية بمبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها، والتأكيد على أن تكون القوانين بعامة ملتزمة باحترام حقوق المواطن الأساسية وحرياته

العامة ." ومن الضمانات التي نص عليها الميثاق " ترسيخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الغير، وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد ويكفل حرية التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة، في إطار الدستور، وتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالا ونساء بدون تمييز.

وإلى جانب المركز الوطني لحقوق الإنسان، توجد عدة مراكز وجمعيات المجتمع المدني، تنشط في مجال حقوق الإنسان في الأردن، تقوم بنشر الثقافة الإنسانية وترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتوفير منبر لنشطاء حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج وتنظيم دورات التدريب ورش العمل والمحاضرات، وبحث ومعالجة أسباب تعثر الحريات وحقوق الإنسان في الأردن، ودعم منظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق الإنسان. ومن تلك المؤسسات، الهيئة الأردنية للثقافة الإنسانية، والجمعية.(الأردنية لحقوق الإنسان ، ومركز ميزان ومركز عدالة ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان 1999) وتغطي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان نطاقا واسعا من الاهتمامات، ويعمل بعضها باختصاص عام، وفي مجالي التعزيز والحماية، مثل: "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن"و" الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان" (1996)، كما يتخصص بعضها في مجال تعزيز حقوق) الإنسان وحده، مثل: "مركز التدريب العربي لحقوق الإنسان" (1998) . و "الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (جند) " (1993)، و "مركز حماية وحرية الصحفيين" (1999). ويتخصص بعضها في دعم حقوق الفئات الأكثر حاجة للدعم، كالنساء والأطفال، مثل: "المعهد الدولي لتضامن النساء في. (الأردن").

وتعمل جميع تلك الجمعيات من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الأردني، والعمل على تدريس مبادئ حقوق الإنسان في مستويات التعليم المختلفة، وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية والتثقيفية، وإشاعة المساواة والعدل والتسامح بين أفراد المجتمع الأردني. وتستند تلك الجمعيات

والمراكز، إلى فلسفة أنه كلما زادت المعرفة القانونية والوعي القانوني، كلما كانت هناك مسؤولية أعلى واستقرا ر أكثر في المجتمع الأردني، ما يعزز حرية وكرامة الإنسان وولاءه للوطن. (علي ليلة واخرون،2010).

لأن الثقافة القانونية في الأردن مازالت متدنية. وبات من المؤكد أنه من أجل التغلب على تلك المعضلة، لا بد من إطلاق حملات واسعة لتدريب المواطنين، ووضع إستراتيجية أردنية شاملة تشارك فيها منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التي تنشط في مجال بحقوق الإنسان، ووزارة التربية والتعليم العالي والجامعات والمدارس الأردنية. لتوعية المواطنين بحقوقهم التي كفلها لهم الدستور الأردني والقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. واهتمت وزارة التربية والتعليم الأردنية بتدريس حقوق الإنسان ، وكانت قد بدأت منذ سنوات في إعداد مصفوفة حقوق الإنسان، على الرغم من العراقيل السياسية التي واجهت تنفيذها، كما قامت الوزارة بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان بالمساهمة بتدريب موظفيها على تقنيات إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج المدرسية، وكانت الوزارة من خلال تطويرها المستمر للمناهج قد عملت على إدماج بعض مفاهيم حقوق الإنسان في بعض مناهجها كالتربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الاجتماعية في الصفوف الأول، الثاني، الرابع، الخامس، الثامن، التاسع، العاشر، والحادي عشر، مما يعد خطوة هامة تجاه التربية على حقوق الإنسان. (تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003)

بدأت حملة واسعة في الأردن من أجل تعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، واتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات مهمة لإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المجتمع الأردني ، بعد صدور قرار حكومي بتشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لتعليم حقوق الإنسان في أواخر شهر نيسان /ابريل 1999 ،ضمت ممثلي المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان . وقامت اللجنة

بوضع دراسة حول وضعية تعليم حقوق الإنسان في الأردن، ووضع خطة من أجل تطوير تعليمها .

ووضعت وزارة التربية والتعليم وثيقة في نفس العام، حول تعليم حقوق الإنسان على مستوى المدارس والجامعات والإعلام التربوي .وحددت الوثيقة ثلاثين مفهوما رئيسيا في خمس مجالات بحقوق الإنسان، وهي الحرية والعدالة والكرامة والتعاون والتضامن والتسامح الإنساني، لإدخالها في الأنشطة التربوية في المدارس والجامعات، من خلال برامج ومصفوفات ومشاريع تطوير تربوي نحو الاقتصاد المعرفي في عام 2003 تنفيذا لما جاء في المؤتمرات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، كمؤتمر اليونسكو عام 1978 في العاصمة النمساوية فيينا ، ومؤتمر مالطة عام 1988 الخاص بتعليم حقوق الإنسان ، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993 ، والمؤتمر الإقليمي حول تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي في الرباط عام . 1999 وكان عقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان 2004 1995 هو ذروة الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والذي جرت خلاله نشاطات على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لنشر ثقافة حقوق الإنسان .وكانت تلك المؤتمرات تهدف إلى نشر برامج وبث الوعي لدي المجتمعات حول حقوق الإنسان وحرياتها ونشر مبادئ الإعلان.

يوجد في الأردن 25 جامعة، منها 10 جامعات حكومية و 15جامعة خاصة، يدرس فيها حوالي 200ألف طالبا وطالبة تشكل الإناث منهم ما نسبته .% 50.6 تشرف على الجامعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي أصدرت إستراتيجية خاصة للتعليم بعنوان: " نحو تطوير إستراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2005 حتى . " 2010 تتضمن من ضمن ما تضمنته الاهتمام بتدريس حقوق الإنسان، وإدخال مساقات في الجامعات الأردنية عن حقوق الإنسان . والطلب من المركز الأردني الوطني لحقوق الإنسان، وهو الجهة الرسمية المسئولة عن حقوق الإنسان، بالعمل على عقد دورات تدريبية في هذا المجال .وتدرس مساقات حقوق

الإنسان في معظم الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة ، إلا أن معظم تلك المواد تدرس على أساس مواد اختياري جامعة وليس إجباري للطلبة . مما أعطى الطالب حرية الاختيار في دراسة مواد حقوق الإنسان ، وأبقى على عدم انتشار المعرفة القانونية بتلك الحقوق (عمرو،2007).

وكان من المفروض أن تفرض وزارة التعليم العالي الأردنية تدريس حقوق الإنسان كمتطلب إجباري لجميع التخصصات والأقسام في الجامعات . مما يؤدي إلى زيادة اهتمام الطلبة الجامعيين بقضايا حقوق الإنسان ويرفع من قدراتهم المعرفية بها . كما أنه يوجد تقصير في الجامعات الرسمية والخاصة بخصوص عدم الاهتمام الفعال بحقوق الإنسان في كل منهما . لأنها تستطيع ، إلى جانب تدريس حقوق الإنسان ، إقامة الندوات العلمية بمشاركة الطلبة والمختصين في هذا المجال ويدرس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك ، مساق حقوق الإنسان كمتطلب اختياري لطلبة القسم ، وتدرس كلية الحقوق في الجامعة ، المادة كمتطلب اختياري لطلبة الجامعة . ولهذا فهناك تفاوت في الاهتمام بحقوق الإنسان في الجامعات الأردنية ، حتى في داخل كل جامعة ضمن كل تخصص. (عمرو،2007)

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن واقع تعليم حقوق الإنسان في الجامعات ، ما زال بحاجة إلى المزيد من الجهد والوقت لكي يكتمل ، على الرغم من وجود الرغبة الفعالة في تحقيق ذلك . للكشف عن واقع التربية على حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية والعمل على تأكيد أهمية هذه التربية وإغناء المضامين الجامعية بالقيم والممارسات الحقوقية الضرورية لنجاح مسيرة التعليم الجامعي على حقوق الإنسان . إلا أن بعض الجامعات قد لا يدرس حقوق الإنسان فيها بوصفها مقررات مستقلة إلزامية أو اختيارية ولكن المضامين الحقوقية للمنهاج الجامعي قد تكون غنية ومشبعة بالمضامين الحقوقية وعلى خلاف ذلك هناك جامعات ومؤسسات تربوية تفرد مقررات

جامعية لحقوق الإنسان ولكنها تفتقر إلى المضامين الحقيقية لحقوق الإنسان ، ولاسيما فيما يتعلق بالجانب القيمي فيه . كما يمكننا في هذا السياق لإشارة إلى الرمزيات الصامتة التي تتصل بالممارسة الحقوقية القائمة في الوسط الجامعي بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة . وهذا ما أكدته دراسة مهمة أشرف عليها المركز الوطني لحقوق الإنسان في عام 2004 ، عن مدى وعي طلاب الجامعة الأردنية بحقوق الإنسان ، لكي تكون عينة يستند إليها المركز في عمله لتدريس حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية . وهدفت الدراسة تحديد مستوى وعي الطلاب في الجامعة بمفاهيم حقوق الإنسان ، من أجل التوصل إلى توصيات لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب وتفعيل دورهم في المشاركة السياسية والوصول إلى مجتمع أردني يحترم حقوق الإنسان (عمرو،2007).

وعن سؤال حول وعي الطلبة بمواضيع ومفاهيم حقوق الإنسان ، أجاب % 56 عن معرفتهم بوجود منظمات لحقوق الإنسان في الأردن ، بينما أجاب % 44 عن جهلهم بوجودها . كما أظهرت العينة %عدم معرفة % 64 باتفاقيات أو معاهدات حقوق الإنسان ، و % 36 معرفتهم بأسماء بعضها . وبين فقط من مجموع الإجابات معرفتهم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان .ومن الملاحظ وجود حالة من عدم23,3 الوعي لطلبة الجامعة الأردنية بحقوق الإنسان ، وإلى ضرورة ملئ " الفجوة المعرفية " لدى الطلبة عن طريق تدريس حقوق الإنسان في الجامعات الأردنية . ودلت نتائج الدراسة قلة معرفة ببعض المنظمات المحلية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان الأردنية ، مما يؤكد على أهمية إلقاء الضؤ على نشاطات المنظمات المحلية والتعريف بأهدافها من جهة ، وضرورة قيام تلك المنظمات بجهود مضاعفة من نشاطات للتعريف بوجودها وطرق الاتصال معها . ووافق % 79 من مجتمع العينة على ضرورة مساواة حقوق المرأة مع حقوق الرجل ، مما يدل على وجود كم معلوماتي لدى الطلبة في موضوع حقوق المرأة.

وفي دراسة أخرى للمركز الوطني لحقوق الإنسان عن أسباب عزوف الطلبة عن المشاركة بنشاطات لها علاقة بحقوق الإنسان ، تبين أن من أسباب ذلك ، سياسة تحميل الطلبة كلفة التعليم وشروط قبول الطلبة في الجامعات ، لأنها غير عادلة بين الطلبة وتتناقض مع المساواة كحق أساسي من حقوق الإنسان . على أساس أن بعض الطلبة يدفعون مبالغ عالية من أجل القبول في الجامعات ، قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف الرسوم التي يدفعها الطالب الآخر على أساس التنافس الحر مقابل الحصول على مقعد جامعي وبمعدل اقل، وذلك تحت مسميات البرنامج الموازي والمسائي وغيره .في حين ما زالت سياسة الاستثناء في القبول تمارس بشكل واسع قد تصل نسبتها إلى الثلثين " . إن المركز الوطني لحقوق الإنسان لا يسعه إلا التأكيد على ضرورة إزالة جميع هذه الإجراءات التمييزية في مجالي أسس القبول والرسوم الجامعية(ليلى واخرون،2010).

ونفذ المركز عدة برامج تدريبية في الجامعات الأردنية تتناول التعريف بحقوق الإنسان ، منها دورة عن المعايير الدولية لحقوق المرأة ومجابهة العنف ضدها ، والتشريعات الوطنية المتعلقة بالعنف ضد المرأة . وجاءت تلك الدورات بعد دراسة أجراها المركز لقياس مستوى وعي وإدراك الشباب في الجامعات الأردنية) الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة (بحقوق المرأة وأشكال العنف التي تتعرض له ، والتعرف على اتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية من تلك القضايا .وذلك بعد انتشار ظاهرة استعمال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني ، والتي تعتبر بطبيعة الحال انتهاكات ضد حقوق الإنسان. وجاءت النتائج مهمة ، فقد تبين أن % 56 ممن شملهم الاستطلاع من الطلبة ، أنهم لا يعرفون بوجود منظمات أردنية تعمل من أجل حقوق المرأة في الأردن . وأن % 87,3 من العينة لم يتلقوا أي تدريب في مجال حقوق الإنسان ، و % 66,2 لم يعرفوا بأي اتفاقيات أو معاهدات ذات علاقة بحقوق المرأة . والأخطر من ذلك ، فقد أظهرت الدراسة أن % 71 من العينة لم يطلعوا من قبل على الدستور الأردني ، وعرف % ممن اطلعوا

على الدستور أن نظام الحكم في الأردن هو نظام نيابي ملكي وراثي ، بينما لم6,4 يذكر56,7 من الذين اطلعوا على الدستور ، أي مادة من مواد الدستور . وفي المقابل أظهرت الدراسة التي شملت عينة من الذكور والإناث ، أن % 91,9 لا يؤيدون ضرب الرجال لزوجاتهم ، على الرغم من أن % 61,1 أيد وجود ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني.

أما على صعيد مشاركة الطلبة في الانتخابات الجامعية ، فما زالت بعض الجامعات تقوم بتعيين نصف أعضاء المجالس الطلابية بالإضافة إلى رئيسها، مما يشكل خرقا لحق الطلبة في المشاركة في تدبير شؤونهم وتدخلا من قبل إدارة الجامعة لا مسوغ له مما يعتبر مخالفا لمعايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويؤكد على ضرورة تعديل هذه التعليمات بحيث تصبح العملية التمثيلية من خلال عملية الانتخاب الديمقراطي فقط . ويؤثر ذلك، على مفهوم الطلبة لحقوق الإنسان والذي تعتبر المساواة، حسب للكفاءة من الأمور الأساسية .ولا بد من حل تلك القضية قبل تخصيص مادة تعليم حقوق الإنسان، كمتطلب جامعي لجميع الطلبة من اجل نشر ثقافة حقوق الإنسان(الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية،2004).

ومن جهة ثانية ، فقد أكدت الدراسات ، أن تعليم حقوق الإنسان بما يحتويه مضمونه ومفاهيمه المتعددة المتمثلة في احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، يؤدي إلى وجود مجتمع مدني حر ومتنوع، يقوم على التوافق بين حرية الفرد وحرية المجموع ، ويساعد على اتساق اكبر بين مسؤولية الحاكم ومسؤولية المحكوم . ولهذا فقد تعاونت وزارة التنمية السياسية الأردنية مع الجامعات الرسمية وغير الرسمية ، ومركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان ، في تنفيذ مشروع إقامة منتديات للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجامعات الأردنية، من أجل تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و السياسية في المجتمع الأردني .وأن الهدف

الرئيسي من تلك المبادرة التي ستعمم على مختلف المناطق والجامعات الأردنية ، تأسيس منتديات لحقوق الإنسان و الديمقراطية في الجامعات الأردنية لزيادة مشاركة الشباب الأردني في العملية السياسية و الدفاع عن حقوق الإنسان .وتثقيف الطلبة ، في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع الأردني . وتدريب الشباب على التفاعل البناء داخل المجتمع ، " وتعليم الطلاب كيفية القيام بتغيير إيجابي في المجتمع الأردني وتعزيز حرية التعبير لدى الشباب في الجامعات فضلا عن مساعدة الشباب على اكتساب مهارات اتخاذ القرار، والاتصال، وبناء الفريق الواحد والتفكير الإبداعي ، وتعلم كيفية النقاش والاستماع والمشاركة والعرض و التقديم، بالإضافة إلى تعزيز قيم التضامن و المسؤولية و احترام التنوع في المجتمع . وتعزيز قيم المواطنة والتضامن و المسؤولية و احترام التنوع في المجتمع "(الجابري،2010)

وبما أنه من أهداف تأسيس منتديات لحقوق الإنسان في مختلف الجامعات الأردنية ، العمل على تطوير قدرات ومهارات الطلبة الأردنيين المشاركين في الدورات التدريبية، القيادية وإطلاق حملات للتوعية بالمشاركة السياسية . فقد أقيمت مسابقات فنية حول موضوع المشاركة السياسية للشباب ، من خلال إطلاق حملة في كل جامعة تتضمن طباعة و توزيع المقالات الفائزة في المسابقة بالإضافة إلى نشرها في وسائل الإعلام . والتدريب على مفاهيم و ممارسات حقوق الإنسان ، وعقد جلسات إرشادية في كل فصل و لمدة يومين في كل جامعة .بالإضافة إلى تكريس يوم كامل لمناقشة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان و الديمقراطية والمواضيع المتعلقة فيها . وإصدار و نشر و توزيع مجلة فصلية في كل جامعة معدة من قبل الطلاب المشاركين في الجلسات التوجيهية . وكذلك تطوير و إصدار دليل تدريبي بعنوان" الحقوق و الواجبات المدنية و السياسية للشباب في

الأردن "يضم المواضيع الأساسية التي تمت مناقشتها في الجلسات التوجيهية .ونشر " دليل التدريب على الحقوق المدنية والسياسية لطلبة الجامعات " الذي أصدره المركز الوطني لحقوق الإنسان . وإصدار المنتديات العاملة في مجال حقوق الإنسان ، تتضمن معلومات عن المنتديات و طبيعة عملها و أنشطتها و الخدمات التي تقدمها. (الجابري،2010)

الفصل الثاني

الديمقراطية والثقافة السياسية

التنشئة المجتمعية والسياسية:

إن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، حيث لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية والتحولات المنشودة إلا من خلال الأعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف. والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، وتعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون، سواء بالنسبة لأعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي، من خلال قنوات التنشئة المتعددة: كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد القبلية سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية، أو الإقليمية.

لقد ساهمت وسائل التنشئة السياسية في الأردن، في تعلم الأفراد القيم السياسية اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، حيث ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدوده أمن الدولة، واستقراره، والثقة بالقيادة.

والتنشئة السياسية في الأردن ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدولة العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خصوصية المجتمع بما يحويه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية وغير المادية، وتتمثل القيم المادية بطبيعة نشاط الدولة، وبديمغرافية السكان

ونوعه، إضافة للقيم غير المادية المتمثلة بالقيم الدينية والتراثية، والعادات والتقاليد، والتماسك الاجتماعي[49]. فعلى سبيل المثال، تساعد مناهج التعليم، سواء في المدرسة أو الجامعة، في خلق مناخ التنشئة في التحول الديمقراطي لكونها أدخلت مساقات متخصصة في تعليم الطلبة الحقوق المدنية والسياسية للفرد، وباتت تركز على أهمية الإصلاح والتحديث التي تتطلع إليها الدولة، كما تسهم وسائل الإعلام الأردني في تكوين ثقافة سياسية عن الأفراد لكونها باتت تسلط الضوء على مناقشة القضايا التي تعزز مسيرة التحول الديمقراطي، مثل: إبراز أهمية التعددية السياسية في الدولة، وإتاحة فرص التعبير عن الرأي للمواطنين، خاصة المتخصصين في مناقشة القضايا ذات العلاقة بمفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلال استئناف الحياة الديمقراطية، نلاحظ أن كافة المؤسسات الإعلامية الأردنية باتت تعطي حيزاً واضحاً في طرح وجهات النظر، وعقد ندوات الحوار الأكثر جراءة، مقارنة عما كانت عليه قبل عام 1989م. مثل: البرامج الإذاعية والتلفزيونية التالية: برنامج بصراحة، والبث المباشر، ونقطة حوار، وبرلمان الشباب، وغيرها، وتخصيص مواقع إلكترونية يحاور، من خلالها، المواطن جهات صنع القرار المختلفة ومراكزه. (هلال،1999)

يقول «هايمن» في كتابه "التنشئة السياسية" بأنها "عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة"، والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

تحاول الأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية

الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها، وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني كونها مؤسسات مستقلة. (المقداد،2004)

وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة، وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا، وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية، فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن. وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.(المقداد،2004)

مكونات التنشئة السياسية

من خلال تحديد مكونات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد. وثقافة التنشئة السياسية السائدة تساعد

على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع، من خلال قراءة الأطر الفكرية والإيديولوجية، ومن هذه المكونات هي:

1- ثقافة الفرد المكتسبة: إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه واكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها، والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال .

2- ثقافة الفرد الذاتية: إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء أكان حاكما أم محكوما، كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

3- ثقافة المؤسسة السياسية: ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة "ثقافة النظام" أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، رأسمالية أم

اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة، كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية. (مخادمة، ذياب وآخرون،2003)

دور المجتمع المدني في التنشئة

المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة وهي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة، وهي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية. وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية، ويتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي من خلال دورها الأساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة، ومؤسسات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة وهي منظمات تقوم بعملية تثقيف وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي ومواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية، ومن مكونات المجتمع المدني هي :

"النقابات المهنية والعمالية"، "الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية"، "الغرف التجارية والصناعية"، "اتحادات رجال الأعمال"، "الحركات الاجتماعية"، "النوادي الرياضية والاجتماعية والبيئة" و"الهيئات التدريسية والاتحادات الطلابية والمراكز الشبابية والمنظمات غير الحكومية" مثل مراكز حقوق الإنسان ومنظمات المرأة وكذلك المؤسسات الصحافية المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والمراكز الثقافية والفنية، لذا فالدور الأساسي الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني هو التنشئة السياسية ، وهذا يأتي من خلال الإيمان المطلق لتلك المؤسسات بالتجربة الديمقراطية وتعميق مفهومها وممارستها والتأكيد على قيمها الأساسية، لكي تكون بمثابة البنية الأساسية لتلك المؤسسات، والبناء الديمقراطي لا يأتي إلا من خلال التنشئة السياسية السليمة التي تعتمد قيم الديمقراطية مرتكز أساسي لها، وعلى مؤسسات المجتمع المدني تأهيل وتدريب كوادرها على التنشئة السياسية ومن ثم تنطلق للمجتمع لتمنح فرصة كبيرة لتربية وتنشئة الشعب سياسياً وثقافياً.(مشاقبة،1999)

أثر التنشئة السياسية على المجتمع

إن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الشكل الدولة ونظامها السياسي، وفي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف والإرهاب من السلطة، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود إلى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الإنسان، وأن شراسة تلك الأنظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل إطار الدولة، فقد تظهر المعارضة خارج إطار الدولة كإفراز للسطوة والتسلط الدكتاتوري، أما في الأنظمة الديمقراطية فيكون واضح أثر الثقافة السياسية والتنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهي تؤمن بضرورة بكرامة الإنسان وحمايته من مظاهر الخطر حتى لو كان السلطة الحاكمة نفسها، وهي حريصة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سياسي ديمقراطي

مبني على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته، وتؤمن تلك الأنظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل أطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع، وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة معينة، وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية، ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض أيدلوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته.

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع، وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع.

الحاجة المجتمعية إلى الإصلاح والتغيير: (العيسى ومشاقبة، 2004)

إن الحاجة إلى الإصلاح والتغيير المستمر، باتت مطلباً مجتمعياً، حيث يواجه الأردن العديد من القضايا المختلفة، تدعو إلى مواجهتها من خلال معالجة موضوعية، من خلالها فتحت الأفق لأبناء المجتمع للمشاركة في الطرح والعمل نحو المساعدة في حلها، فحالة عدم الاستقرار التي فرضت على المنطقة، ومحدودية الموارد الاقتصادية، وتدني مستوى المساعدات الخارجية دفع بالنظام

السياسي لتبني خطاباً سياسياً مبنياً على التغيير نحو الأمثل ضمن أفق يدعو إلى احترام الرؤى الإصلاحية التي تقود إلى التحديث، وهذا من شأنه الدفع بالحوار نحو الانفتاح، وتبني السلوك الديمقراطي المسؤول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن مسألة مواجهة الفساد بأشكاله المتعددة، فتحت المجال للتعبير الحر الهادف في معالجة هذه الظاهرة، كما إن تدني مستوى المعيشة، وارتفاع الأسعار، وتفشي ظاهرة البطالة دفع بشرائح اجتماعية واسعة نحو المطالبة بالمحاسبة والمراقبة المستمرة، التي لها علاقة مباشرة بنتاج المسيرة الديمقراطية.

كما إن حاجة الأردن للأخذ بنماذج دولية ذات تجارب في اعتمادها على الذات، والاعتماد على الإنسان الأردني لكونه محور التحديث، وذلك للخروج من واقع قدر إمكانية الموارد الأولية، دفعت بالنظام السياسي للاهتمام بكافة الشرائح المجتمعية في المساهمة بطرح الأفكار وفتح قنوات الحوار. ولتأكيد ذلك، فقد أُعطي الشباب المجال للتعبير عن إمكانياتهم، ضمن برنامج (برلمان الشباب) الذي يشكل محوراً أساسياً في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي لكونه يدفع في مواجهة ثقافة الخوف، من خلال تعزيز الثقة بطرح الحوار، والتعليم باحترام الرأي الآخر (العدوان 2004).

مؤسسات المجتمع المدني:

تسهم مؤسسات المجتمع المدني، بشكل ملحوظ، في حركة الإصلاح السياسي في الأردن، وهذه المؤسسات تضم منظمات، وحركات اجتماعية، وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع. كما إن هذه المؤسسات، التي كفل وجودها الدستور الأردني، تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي، لكونها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني. كما إنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد، وهي بالتالي مؤسسات

تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة، وتفتح أفق الحوار، من خلال ما تقدمه من دراسات، وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي:

1. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح الاجتماعي.
2. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والديمقراطية، واستخدام وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.
3. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحوار (العدوان2004).

ومن الأمثلة على هذه الجمعيات والاتحادات: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، ورابطة الكتاب، والاتحاد النسائي الأردني، واتحاد المرأة الأردنية، والمنتديات الثقافية، وغيرها.

ثانياً: العوامل الخارجية:

على الرغم من أن عمليات الإصلاح السياسي، والمطالبة بالتحول الديمقراطي هو مطلب شعبي ورسمي على حد السواء، ويعدّه الكثير من المتخصصين الأردنيين في الشؤون السياسية، على أنه لم يأت نتيجة إملاءات خارجية، لكون المفاهيم النظرية للديمقراطية كفلها الدستور الأردني، وأن الحراك السياسي كان قد بدأ منذ العقود الأولى من نشأة الدولة، وأن المرحلة الحالية من التحول الديمقراطي هي مرحلة استئناف وليس بداية من ناحية، ولكون العوامل الداخلية –سالفة الذكر– هي مؤشرات واضحة على رغبة كافة المكونات المجتمعية، بما فيها النظام السياسي – إلا أن

الأردن يتأثر، كغيره من الدول العربية، بمؤثرات خارجية (إقليمية ودولية) للدفع نحو التحول الديمقراطي، حيث يوجد العديد من العوامل الخارجية، يتمثل أبرزها بما يلي :

الموجة العالمية للتحول الديمقراطي:

إن من أبرز التغيرات التي شهدها العالم في العقدين الماضيين، هو تحول أو انتقال عدد كبير من الدول أو الأنظمة التسلطية إلى النظام الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والتعددية السياسية. لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في جنوب غرب أوروبا بانتهاء حكم (فرانكو) في البرتغال، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية، التي أصبح ما يقارب (95%) من سكانها يعيشون تحت حكم أنظمة ديمقراطية، وكذلك في قارة آسيا بانتهاء حكم (ماركوس) في الفلبين، وكذلك قيام حكومات ديمقراطية في الهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وغيرها من الدول التي كان لديها أنظمة مستقرة، كما شهد العديد من الدول الأفريقية تحولات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولا سيما في جنوب أفريقيا، وذلك بزوال التمييز العنصري(الشطناوي،2000).

لقد ساهمت ظهور ملامح انتهاء الحرب الباردة، وبروز النظام العالمي الجديد (أحادي القطبية) بزعامة الولايات المتحدة في سيطرة النظام الرأسمالي الليبرالي. وبانهيار المنظومة الاشتراكية، نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991م، فقد شهدت كافة دول أوروبا الشرقية تحولاً ديمقراطياً، وتحولت الكثير من الأنظمة السياسية لتكون أكثر انفتاحا بسبب ضغوطات الولايات المتحدة التي تَعدُّ بث القيم الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، من أبرز محددات سياستها الخارجية [53]، بحيث ربطت مساعداتها الخارجية الاقتصادية والعسكرية بمدى تقبل تلك الأنظمة بتغيير نهجها نحو الإصلاح والتحديث، الذي يقوم على الحرية، وتمكين الجميع المشاركة والوصول إلى مراكز صنع القرار، ونتيجة آثار المشاريع الإصلاحية الخارجية، وعدم أخذها بخصوصية المجتمعات، ومواجهة لمفهوم صدام الحضارات، الذي طرحه عالم السياسية الأمريكي (صموئيل هنتعون)، والذي دفع

الكثير من الأنظمة السياسية لفتح القنوات لكافة الأفراد والمؤسسات لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات لمواجهة مفهوم الصدام، لاستبداله بطرح مفهوم حوار الحضارات.(صويص،2005)

ولأنَّ الأردن يتأثر، كغيره من الدول العربية، بأطروحات الدول الكبرى في التحول الإصلاحي، لأنّ لديه خطاباً سياسياً متزناً ومتفهماً للدور الإسلامي المطلوب في مواجهة أشكال التطرف باختلاف مصادره، من جهة، ولتفهم النظام السياسي بأن الأردن يقع ضمن منطقة جغرافية مستهدفة من قوى عالمية رئيسية، وطرح الرؤى المستقبلية التي يريدها الأردن، وهي مجتمعية وليست فردية يمثلها راس النظام السياسي فحسب، وعليه، فقد رأت القيادة السياسية أن استئناف الحياة الديمقراطية، هو مصلحة وطنية، على اعتبار أن خصوصيات الإصلاح والتحديث تكون مُقدرة من المجتمع الدولي، حينما تكون بطبيعة الحال نابعة من أفراد المجتمع ومؤسساته.

يرتبط هذا العامل بالعوامل الخارجية سالفة الذكر، بمعنى أن مؤثرات ظاهرة العولمة دفعت بالدولة لتغيير سياساتها، ضمن العمل بنهج الانفتاح، والأخذ بتجارب الآخرين نتيجة ما وفرته الثورة التكنولوجية من تقدم، ففي ظل انتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتعددة، التي أصبح الفرد يتابع الأحداث والمستجدات الدولية في أقصى سرعة، وانتشار القنوات الفضائية التلفزيونية، وامتلاك الكثيرين لأجهزة الكمبيوتر واستخدام (الإنترنت) إلى تمكن المواطن الأردني من مشاهدة البرامج من قنوات إعلامية مختلفة، وأصبحت لديه القدرة على تقييم واقعه، مقارنة بغيره في الدول الأخرى من العالم؛ مما دفع بالنظام السياسي للتغيير، في الطرح والأداء، وبالتالي تبني سياسات أكثر واقعية مع حاجة الأفراد وتطلعات المجتمع.

المبحث الأول

إثر الديمقراطية على طلبة الجامعات الأردنية:

تاريخ المؤسسات الجامعية يؤكد حقيقة تاريخية قوامها أن الجامعة مؤسسة علمية ديمقراطية، وهذا يعني أن بناء المعرفة العلمية وتطويرها وإبداعها في المؤسسة الجامعية مرهون بالأداء الديمقراطي ومعاييره وقيمه، والجامعات كانت وما زالت تشكل معقل الفكر الحر، ومنطلق التجديد والابتكار في مختلف ميادين الوجود الاجتماعي، وقد ارتبط تاريخ الجامعات بتاريخ نماء هذا الفكر الديمقراطي بكل ما ينطوي عليه هذا الفكر من أصالة وقيمة إنسانية.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته الجامعات منذ زمن طويل في تطوير المجتمعات الإنسانية التي تنتمي إليها، إلا أن زخم هذا الدور يشهد تصارعاً عظيماً هذه الأيام، فلم تعد الجامعة المعاصرة محطة للتزود بالعلم والمعرفة فقط، بل أصبحت مؤسسة ذات أبعاد تقنية اقتصادية واجتماعية تسابق الزمن بما تقدمه من أفكار ومخترعات، وترفع من شأن المجتمع بما تسهم به من دراسات وأبحاث

لذا فإن مفهوم الجامعة ودورها يتعدى نشر المعرفة عن طريق التدريس، ويتعدى تنمية هذه المعرفة عن طريق البحث العلمي، فيشمل ترسيخ وتعميق القيم الفكرية وتقديم الاستشارات في مختلف الحقول . (صويص،2005)

كما وتشكِّل الجامعة المعاصرة وسيلة تغيير فعالة في المجتمع، حيث تساعد على تكوين النظرة العلمية التي تهييء أفراد المجتمع لتقبل بعض التغيرات ضمن فلسفة المجتمع وقيمه وثقافته، كما أنها تسهم في الملاءمة بين الأصالة والمعاصرة، وتعد الأفراد لتقبل التغييرات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، ولابد من التأكيد على أن الجامعات إذا ما حاولت بناء جسور قوية بينها وبين البيئة الاجتماعية بشكل عام، والبيئة المحلية بشكل خاص في جو من التفاعل الإيجابي، فإنّها

تكون قد قدمت خدمة عامة كبيرة في تنمية المجتمع وبنائه وتحديثه وتحدد كل جامعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه من وراء إنشائها، وإن اختلفت الجامعات فيما بينها في تفعيل اهدافها تبعاً لفلسفة المجتمع الذي تعيش فيه إلا أنها تشترك معاً في الأهداف العامة، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1-التعليم وهو تزويد الطالب بالعلوم والمعارف بأساليب مختلفة.

2-البحث العلمي :إجراء البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية.

3-خدمة المجتمع :تقديم أحدث برامج التعليم المستمر، وعقد الدورات التدريبية لموظفي القطاعين العام والخاص، وإقامة الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية.(الكوري،2001)

والجامعة في هذا السياق لا يمكن أن تحقق أهدافها وتؤدي وظائفها إلاَّ على نحو تتكامل فيه أهدافها ووظائفها في نسق روح واحدة وهوية موحدة، ومن هنا لا يمكنها أن تكون مؤسسة علمية، ولم تكن مؤسسة ديمقراطية، ولا يمكنها أن تمارس دوراً اجتماعياً حضارياً ما لم تؤكد وظيفتها العلمية والديمقراطية، ولم يعد دور الجامعة في إطار المجتمع المعاصر تقديم معرفة أو ثقافة إنسانية عامة وشاملة وتلقين هذه المعرفة، بل أصبح هذا الدور معنياً بأداء مهمات جديدة تستجيب لحاجات متجددة، أبرزها الخصائص الحضارية للإنسان الذي يمكن أن يتجاوب مع طابع تطور الحياة، وهذا يعني ان المهمة الأساسية للجامعة والمؤسسات التربوية بصورة عامة تتمحور حول بناء الإنسان الذي يستطيع أن يتجاوب مع معطيات الحضارة وقيمها المتجددة، إلا أن تعليم الديمقراطية في البلدان العربية يواجه تحديات كثيرة مصدرها الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، فالديمقراطية كفكرة في حد ذاتها يمكن قبولها والدفاع عنها، إلا أن الممارسة والتطبيق يكشفان عن عقبات عديدة مصدرها الواقع وظروفه وشروطه(انيس، 2000).

ومما لا شك فيه أن محاولة تطبيق وممارسة الديمقراطية يتطلب تدخلاً قصرياً من جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية والتربوية يسمح بتوفير مناخ حر، ويدرب الطلبة على ممارسة الأسلوب العلمي في التفكير، وعلى قبول الرأي الآخر والتعايش معه، وعلى قبول نسبية الآراء ومشروعية التناقضات، والعدالة والمساواة، والتسامح، والمشاركة.

والجامعة الحديثة مؤسسة ديمقراطية بمختلف فعالياتها وأنشطتها واتجاهاتها وأهداف عملها، وفي هذا السياق تظهر الضرورة اليوم لدراسة وتحليل وضعية الجامعات العربية ودورها الحضاري في تعزيز الوجود الديمقراطي للشعوب العربية في مختلف أقطارها، وبالتالي تشكل منطلق المشروع العربي الشامل نحو مجتمع حضاري ديمقراطي، ودراسة مستوى الأداء الديمقراطي لدى طلبة كلية التربية بجامعة اليرموك تشكل مقدمة ضرورية لتقصي الحياة الديمقراطية وطابعها في المجتمع بصورة عامة.

قبل أن نذهب لتقييم واقع المجتمع المدني، لا بُدَّ من التذكير بأركان الديمقراطية وتعريف المجتمع الديمقراطي، حتى نتمكن من الحكم على ذلك بكل موضوعية ودقة.

والديمقراطية، من حيث المفهوم، هي حكم الأغلبية مع الحفاظ دوماً على حقوق المجموع؛ لأن الأنظمة الديمقراطية هي التي يتخذ فيها المواطنون قراراتهم السياسية بحرية على أساس القاعدة الأغلبية بضمانات لحقوق الإنسان الفردية، وبكل بساطة فإنَّ تعريف الديمقراطية هو حكم يقيمه الشعب وتكون منه السلطة العليا مناطة بالشعب، يمارس الشعب سلطته بصورة مباشرة، أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر. وتتمثل أركان الديمقراطية بما يتمخض عن سيادة الشعب من:

ا) حكم قائم على رضى المحكومين.

2) حكم الأغلبية، وضمان حقوق الأقلية، بالإضافة إلى التسامح.

3) ضمان حقوق الإنسان الأساسية، والمتمثلة بحرية التعبير (الرأي)، وحرية الصحافة، إضافة إلى حرية الديانة، وحرية الانتماء إلى جمعيات ومنظمات، وحق الحماية المتساوية من قبل القانون، والحق في تطبيق الإجراءات القانونية المعتمدة، والمحاكمة العادلة.

4) انتخابات حرة في ظل الحرص على التعددية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

5) اتباع الإجراءات القانونية المعتمدة، ووضع القيود الدستورية على الحكومة.

6) المساواة والقانون، وبالتالي تكافؤ الفرص. حيث يُعَدُّ هذا الحق أساساً يتوفر في أي مجتمع عادل ديمقراطي، بغض النظر عن الموقع للفرد وإمكانياته وانتماءاته، على اعتبار أن الجميع لهم حق التمتع بالحماية المتساوية أمام القانون. وهذا يؤدي إلى حكم التسامح والواقعية، من خلال التعاون، والتوافق، والتراضي .

وكما هو معروف؛ تُعَدُّ الديمقراطية أكثر من مجموعة قواعد وإجراءات دستورية، وتحدد كيفية عمل الحكومة في النظام الديمقراطي، وتكون الحكومة مجرد عنصر يتعايش مع عناصر أخرى في إطار النسيج الاجتماعي، المؤلف من العديد من المؤسسات المختلفة، والأحزاب السياسية، والمنظمات، والجمعيات. ويسمى هذا التنوع بالتعددية، ويقوم على أساس فرضية تقوم على أن هذه المجموعات والمؤسسات المنظمة في مجتمع ديمقراطي لا تعتمد على الحكومة في وجودها وبقائها، أو ترغيبها، أو سلطتها، وصلاحياته(مصالحه، 2006).

وفي كل المجتمعات هناك الكثير من الجمعيات والمنظمات الرسمية والأهلية التي تعمل في أي مجتمع ديمقراطي، أو يسعى نحو الديمقراطية. وهذه الجمعيات والمنظمات بعضها يعمل ضمن نطاق محلي، وبعضها الآخر على صعيد قومي، وتعمل كحلقة ربط واتصال بين الأفراد

والمؤسسات الحكومية أو الاجتماعية الكثيرة والمعقدة، ومن هذه المنظمات والجمعيات من تقوم بأدوار لا تقوم بها الحكومة، كما توفر لأفراد المجتمع فرصاً لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، كمواطنين في نظام ديمقراطي. وهذه المجموعات تمثل مصالح أعضائها بطرق متعددة، عن طريق تأييد مرشحين في الانتخابات، وقضايا معينة، ومحاولة التأثير على القرارات السياسية، كما أنه عبر هذه المنظمات، يمكن للأفراد أن يجدوا الوسائل والسبل للمشاركة الفعلية في عمل الحكومة كما في شؤون مجتمعاتهم. والأمثلة على هذه الجمعيات والمنظمات عديدة ومتنوعة منها: الجمعيات الخيرية، والدينية، والجمعيات والمؤسسات التي تهتم بالبيئة، والنقابات المهينة والاتحادات العمالية وغيرها.

أما في المجتمع الذي يقوم فيه النظام على احتكار السلطة فتكون جميع المنظمات خاضعة لسلطة الحكومة ورقابتها، كما إنها تكون مرخصة للعمل من قبل الحكومة ومسيرة منها. غير أن سلطة الحكومة في المجتمع الديمقراطي تكون محدودة وواضحة، وأن مؤسسات المجتمع المدني لا تكون خاضعة لسيطرة الحكومة، بل أن العديد منها يقوم بممارسة ضغوطها على الحكومة ومراقبتها، وبالتالي محاسبتها على أعمالها. ومنها من يختار ألا يكون لها أي اتصال، أو علاقة تذكر مع الحكومة.

وبناء على ما تقدم، فإن الإطار الخاص من المجتمع الديمقراطي، واستكشاف رغبة النظام والشعب على التعامل مع الديمقراطية – يكون من خلال معرفة إمكانيات الحرية، ومسؤوليات حكم الذات، دون أية ضغوط من الدولة. لذا لا بُد من مناقشة أهمية التنمية السياسية لكونها مطلباً للإصلاح يرغبها صناع القرار والأفراد والجماعات بشكل أو بالآخر من الدولة.(مصالحه، 2006)

التنمية السياسية ودورها في الإصلاح:

إن التنمية السياسية، بتعريفاتها المختلفة تحمل من المفاهيم التي يجب أن تخدم التنمية الشاملة، بمعنى أن التنمية السياسية هي أحد صيغ التنمية النوعية المتخصصة، وهي عملية يتم من خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل. لهذا، تحرص البنية السياسية على التنمية الشاملة لكافة شرائح المجتمع للعمل سوياً لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بشكل علمي وواقعي.

لهذا، لا بُد من التركيز على جانب التثقيف للوصول بأفراد المجتمع لدرجة القدرة على التفكير من جهة، وترسخ المساواتية والتعامل بروح قيم الديمقراطية من جهة أخرى، ولا يمكن، لما ورد، أن يتحقق إذا لم يكن هناك ترسيخ لما يسمى بثقافة الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن. وللوقوف على أهمية الثقافة، يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهمية الثقافة كعامل مؤثر في الإصلاح السياسي، حيث تناقش الثقافة من خلال المفهوم والأثر، وبالتالي أسس ترسيخها من خلال توضيح أهمية كل من ثقافة الثقة، وثقافة الحوار وأهميتها (المقداد،2006)

الثقافة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي:

في العقد الخامس من القرن الماضي، دعا علماء السياسة إلى أخذ البنية الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة النظام السياسي في أي بلد، فيما رأوا وجود قصور الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية، فورد مصطلح (الثقافة السياسية) لأول مرة في مقال عالم السياسة الأمريكي (الموند) فقد عرفها بنفس القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وذكر أن أي نظام سياسي ينشأ في إطار ثقافة سياسية معينة تساعد معرفة مكوناتها وعناصرها في تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية داخل الدولة.

كما يرى كل من (لوشان باي وسيدني فربا) أنَّ الثقافة السياسية تشير إلى مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للدولة السياسية، ومن خلالها تقدم القواعد الحاكمة لسلوك الأفراد: حكاماً ومحكومين، وهي معتقدات واقعية، ورموز تعبيرية، تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره والثقافة السياسية لأي مجتمع، وهي ليست منفصلة عن ثقافة العامة، وإنما هي جزء وثقافة فرعية منها. ومن الثقافة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي ليست نظرية فطرية، بل مكتسبة ومثلما تؤثر الثقافة بالاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية، فإنها، بدورها، تؤثر في كل ذلك حيث إنَّها تعزز استمرار أوضاع معينة وتساندها، أو تدفع في اتجاه تغيرها.

كما إن الثقافة في أي بلد لا تتميز بالثبات المطلق، ولكنها تتعرض للتغير، سواء بالحذف أو بالإضافة في عناصرها. وهذا التغير قد يكون مباشراً معتمداً، إذا كان أخذ بشكل برامج هدفها تشكيل العقلية على نحو معين وقد يكون غير مباشر، إذا حدث في ركاب تحولات اجتماعية اقتصادية أو سياسية.

إن الثقافة السياسية للمجتمع لا تنفي إمكان وجود ثقافات سياسية فرعية ترتبط بتعدد التكوينات الاجتماعية، وتتنوع ضروب النشاط الاقتصادي واختلاف مكان الإقامة وغيرها. إن وحدة الثقافة السياسية للجماعة لا تتعارض مع وجود خصوصيات ثقافية سياسية داخل المجتمع، وبالتالي فإن تحديد مضمون أو عناصر الثقافة السياسية يتم من خلال السلطة والسياسة، أو النظام الدولي القائم.(أبو ضاويه،2002)

وعلى ضوء ما تقدم، فإن المجتمع العربي لديه خصوصية ثقافية مشتركة عند أفراده، تؤثر بشكل مباشر في سلوكيات الإنسان العربي، بغض النظر عن طبيعة المكتسبات التي يتأثر بها من الداخل، والمؤثرات التي بات يتأثر بها من جراء التغيرات الدولية، فثقافة المجتمع العربي ثقافة

متوارثة، تأثرت بالتاريخ، ومعطيات العقيدة، والتوجه بالتخلص من الأثر الاستعماري، والتطلع المستقبلي، لهذا أصبحت ما يسمى بثقافة الذات للإنسان محور دراسة عند النظام السياسي للتعرف على كيفية التعامل معها عند النظام، وذلك للوصول إلى معرفة موضوعية لمدى تفاعلها مع الإطار الاجتماعي الذي يحكم الفرد، ويؤثر في النظام السياسي.(أبو ضاويه، 2002)

وفي إطار التوجه نحو الذات، كعامل أساسي، بات واضحاً بأن الحكومات العربية باتت تهتم، ومن خلال الدولة وكافة مستويات صناع القرار _بما فيها جماعات الضغط_ بأن الإنسان في العامل الذاتي هو محور التنمية الذي تصنع من أجله. لذلك يجب إشراك الإنسان، وكل حسب قدراته، بفتح المجال أمامه لترجمة طموحاته، بما ينعكس على المجموع وبما يتلاءم مع المصلحة العليا، فالإنسان الذي يمتلك الوعي الهادف نحو تحقيق المصلحة الذاتية قادر بالتالي على الفعل المنظم، مثله، كذلك، مثل أية جماعة منظمة (عائلة، أو عشيرة، أو شعب، أو أمة...) فإذا كانت ثقافة الفرد قائمة على تحقيق المصلحة، فإنه بالتالي يصعب تصورها بأنها خارج الإطار الاجتماعي. ومع هذا نجد الفرد في مجتمعنا العربي ما زالت ثقافته مبنية على قيم، ومبادئ، وانتماءات، تحكمها جميعاً أيدلوجية متوارثة، وعقائدية تجعله دوماً يميل نحو التنازل في كثير من الأحيان لمصلحة الإطار الاجتماعي والقومي. كما إن المجتمع العربي مجتمع ثقافته مبنية على مفاهيم الانتماء للإطار الأثنو _اجتماعي العشائري، فتشده قيمة وعاداته للتراجع أمامها في كثير من المواقف_ وإن لم يرض عنها دائماً – ولا ضير في ذلك طالما أنَّ التاريخ الاجتماعي يقر بأن العائلة والعشيرة تتنازل عن مصالحها الذاتية القبلية – والقبيلة لمصلحة المجتمع الأوسع ذي التنظيم الاجتماعي الأكبر وهي الدولة، وضمن القومية يتوسع الإحساس لقومية النظام السياسي لتكون منطلقاته تنسجم مع مصلحة الأمة (امين،2004).

أما الجانب الآخر الذي يفرض طرحه فهو المتعلق بالوضعية التي أصبحت تعانيها ثقافتنا العربية اليوم، حيث إن وضعية الثقافة تعيش في صراع بين الحداثة والتراث، وهي مشكلة ليست مقتصرة على ثقافة معينة دون أخرى، الذي يستدعي طرح الثقافة العربية بأنها ليست في صراع مع الحضارات الأخرى أو ثقافتها، بل المطلوب هو التعامل بطريقة لا تؤثر على مستقبل التفاعل مع الآخر، حتى لا يصبح المجتمع العربي ضحية مواجهة من قبل الثقافيات العالمية ومراكز القوى الهادفة. فالثقافة المطلوبة هي ثقافة انفتاح لا اندماج مع المحيط الخارجي، وأنْ لا تكون متناقضة مع مكتسباتها الذاتية وهي تنفتح على ثقافات العالم.

لهذا، سوف نستعرض العديد من المواضيع الفرعية المتعلقة بالمرتكزات الأساسية التي تخلق الحياة الديمقراطية في المجتمع، من خلال تطبيق مفردات التنمية السياسية والمتعلقة بالإصلاح، مثل: أثر الثقافة السياسية على التحول الديمقراطي، وثقافة الثقة وثقافة الحوار، ومن ثم المبادئ الأساسية التي يمكن أن تكون مقياساً حقيقياً لمصداقية النظم السياسية في التحول الديمقراطي.(امين، 2004)

ثقافة الثقة وثقافة الحوار:

لا شك بأن ثقافة الثقة والحوار لها الدور الأساسي في عملية الإصلاح السياسي العربي المنشودة، فتجسير الثقة بين المواطن والنظام السياسي تضمن التضامن والتكافل، وبثقافة المشاركة في الحوار يكون السبيل نحو التقدم والازدهار في كافة المجالات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والمدنية، التي تتم بزيادة جرعة الديمقراطية، ورفع خط الحذر والخطر. وثقافة الحوار هي التي تدفع بالتنفيذ المتوافق والعمل من أجل إن يكبر المواطن بوطنه ويزهو بإنجازاته، ويعلو شأن الفرد بعلو وطنه مما ينعكس وبالتالي على أمته. وبترسيخ هذه الثقافة يصبح المواطن يمتلك ثقافة القناعة بالمساواة والعدالة وبالحصول على حقوقه، مما يدفع به نحو المساهمة الفاعلة في دفع عجلة البناء بمختلف مناحي الحياة. وحتى تتم ثقافة الحوار لا بُدَّ أنْ تطرح المسائل بشفافية، من خلال إعلام ناجح،

يؤمن باحترام عقلية الفرد، ويغذيه بالمصداقية بثقافة تؤهله لمعالجة القضايا والتعامل معها دون اعتماد مباشر على الحكومة، وبهذا يجب أنْ يقدم الإعلام برامجه وهو يرسخ حقوق الإنسان بشكل عام، وبالأخذ بها عملاً لا شعاراً ومؤكداً على القيم الخلقية والاجتماعية، وبعيداً عن كل ما يسيء إليها عند وصول وسائل ثقافية متنوعة.(انيس،2004)

إن وجود نظام قانوني له طابع العمومية والتجرد، وجعل الوصول للمناصب العامة على أساس الكفاءة والتفوق، وتهيئة المناخ للمشاركة الشعبية في العملية السياسية، هي الإطار الأساسي الذي يسعى من خلاله إلى تحديث النظام السياسي العربي بإعادة هيكلة بناء مؤسساته للوصول إلى تكامل حقيقي بين الأداء الوظيفي، والفاعلية، والإنجازية بما يعود على المواطن العربي بالخبرة والسيادة(ايبرلي،2003).

إن المقياس الحقيقي للوصول إلى نظام سياسي عصري هو معرفة إلى أي درجة يستطيع النظام السياسي خلق التفاعل البناء بينه وبين أبناء المجتمع، لأن الإرادة الشعبية دائماً تحكم على نجاح الدولة، من خلال نظامها، لذلك تريد من النظام الصلة التامة معها لتغيير الواقع نحو الأفضل[25]. كما إن المعايير المصاغة لمعرفة إلى أي مدى يمكن للنظام أن يكون لديه قابلية تفعيل ما ورد، تشتمل على المبادئ الأساسية الآتية :

1. مصداقية القائمين على أدوات السلطة السياسية في تنشيط التعددية السياسية المطلوبة، وطالما أن النظام السياسي العربي ما زال وراثياً أو شبه وراثي فيمكن الحكم على ذلك من خلال مسيرته التاريخية.
2. مدى تقبل النظام الموجود، باختيار أصحاب صنع القرار على أساس الإنجاز والكفاءة والتفوق، دون الاعتبارات القبلية، أو الطائفية العرقية...الخ.

3. تقييم النظام السياسي العربي ومؤسساته الحالية، على اعتبار وجود احتراف سياسي، وهل هذا الاحتراف قائم لتحقيق غاية المكاسب الخاصة على حساب المصلحة العامة. حتى نستطيع الحكم على الأجهزة الحكومية بأنها فعلاً قادرة على أداء أدوارها ووظائفها المطلوبة، وبما يحقق بالتالي الأهداف الاجتماعية المرجوة لخدمة مصلحة أبناء المجتمع ككل.

4. قدرة النظام السياسي العربي الحالي على مواجهة الممارسات غير القانونية، كاختلاس الأموال العامة، والرشاوي، والمحسوبية، وبالتالي تحديد المسؤولية الوظيفية تحديداً تمكن من المحاسبة والمساءلة.

5. تقييم العلاقات العربية –العربية، ومدى قدرة العلاقات الحالية من الوصول إلى رؤية الشارع العربي المطالب بقرار سياسي يؤهله إلى وحدة حقيقية قادرة على الاكتفاء الذاتي، بكل أبعاده الاقتصادية والدفاعية.

6. تقييم مدى استقلالية القرار السياسي العربي. وهل مستقبل الواقع الحالي للعلاقات الخارجية العربية مع الدول الكبرى يؤهل لتغيير جذري، ويصب بمصلحة عامة لشعوب الأمة العربية، وليس المصلحة خاصة؟ .(العيسى، والمشاقبة، 2004)

إن المطالب الشعبية العربية ما زالت ترقى في صيغها المعلنة إلى عدم الوقوف عند الإطار النظري للتنمية السياسية المعلنة، عند غالبية الأنظمة السياسية العربية إنْ لم يكن جميعها، بل يجب ترجمة أهداف التنمية السياسية من خلال تحقيق مبدأ سيادة القانون، وإقامة دولة المؤسسات، ومنع تمركز السلطة واحتكارها، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال ترشيد السلطة السياسية، لأنها وحدها القادرة على مواجهة الأزمات الحالية. فالسلطة السياسية هي القادرة

على مواجهة أزمة الهوية عن طريق خلق الشعور المشترك، وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد، وتوجيه الولاء نحو الدولة، وليس إلى الوحدات الاجتماعية الفرعية (جرار،2013). كما إن أزمة الاندماج والتكامل يجب أن يفعلها كل نظام داخل الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدماجها في كتلة متجانسة تنسجم بالتالي مع ما يخدم مصلحة المجتمع العربي والرؤية الواحدة، كما إن أزمة المشاركة السياسية باتت بارزة عند قدرة النظام السياسي، ورغبته في توزيع السلطة عبر المجتمع، إلى درجة كافية تستطيع فيها السلطة أن تغرس في الناس، وعلى امتداد مجالات الحياة، شعوراً مبرراً بأنهم يملكون سلطة المشاركة في صنع قرارات يمكن أن تؤثر فيهم، وفي حياة المجتمع المشتركة، والمشاركة السياسية يتم صياغتها عبر المشاركة الديمقراطية الليبرالية، أو التمثيلية، وما يرافقها من ظهور أنماط التمثيل النيابي، ونظم الانتخابات، والاستفتاء...الخ. ويتم ذلك بفتح المجال أمام الأحزاب لتكون قادرة على تنظيم نفسها، ضمن صياغة محتوى ونوعية تتفق مع التطلع العربي المنشود.

إن النظام الديمقراطي يقوم على عناصر رئيسية، بإعطاء الفرد حق بلورة خيارات وطرحها، وأفضليات خاصة به، ثم حق السياسيين والقادة في التنافس لإبراز هذه الأفضليات للشعب والحكومة، وحسم الخلاف بينها عبر الانتخابات، وأخيراً حق الجمهور بأن تظهر مطالبه حسب الأفضليات التي حظيت بالدعم الأكبر في صناديق الاقتراع في سياسات الحكومة (البطاينة، 2004).

إن المعضلة في ترسيخ الديمقراطية هي في التعرف على الثقة المتبادلة بين النظام والعناصر الأساسية في التمثيل الشعبي. فمؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها الأحزاب، تبقى هي أساس الحديث عن تجسير الثقة عند النظام السياسي، وعند الفعاليات التي تمثلها الأحزاب وانتماءات أعضائها، ولا شك بأن البرنامج الحزبي، وبما يمثله من أيدلوجية، تخدم المصلحة العامة لا

الشخصية – التي أصبحت سمة غالبية الأحزاب العربية– وهي التي ما زالت موضع الدراسة في قدرة الحزب على استقطاب ثقة الجمهور، وتوسيع قاعدة العضوية؛ فإذا كانت سمة النظام السياسي العربي القائمة هي أقرب إلى ما يسمى بحكم (الأقلية) الشعبية، فإن ذلك ما ينطبق على احتكار القرار الحزبي لأشخاص معدودين، مما ترك المجال للنظام السياسي بأن يوجه اللوم دائماً لعدم كفاية الحزب، من خلال التناقضات الموجودة بين أشخاص الحزب الواحد، مما أتاح لها بيئة تبرر لنفسها (الأنظمة السياسية) أنها تحرص على التعددية، وتخدم المشاركة، إلا أن المعضلة الحقيقية تبقى في عناصر التمثيل. (أبو رمان، 2001)

آليات الإصلاح ومرتكزاته اللازمة للتحول الديمقراطي :

إن الوصول لنظام سياسي عربي معاصر، يرتقي إلى متطلبات الشعوب العربية والتجاوب مع المستجدات، بأبعادها المختلفة، لا يمكن أن يتحقق بمنأى عن التنمية السياسية، حيث إن ذلك يستدعي، قبل كل شيء، وجود رؤية قومية واضحة تصنع من خلال كافة شرائح المجتمع العربي السياسية والاجتماعية، إضافة إلى المثقفين والاقتصاديين. فالتنمية التي يشارك بتفعيلها الجميع تقوم بالتالي على مجموعة من المبادئ والقيم التي يحددها المجتمع ويحترمها. بهذا تكون الكرامة الإنسانية مصانة بالعدالة والمساواة، حيث تفتح أمام المواطن العربي فرصة المشاركة في البناء، دون أي تمييز.

إن ترسيخ اللاتمييز يتم من خلال السياسات والتشريعات، وممارساتها على أرض الواقع بإيمان بالعدالة التامة حتى يتم الانتماء الروحي والمادي للفرد لأمته، ممَّا يحفز الجميع للمشاركة الجادة بالتفاعل، والعمل للوصول إلى تنمية شاملة مستدامة.

مؤسسات المجتمع المدني والإصلاح السياسي:

إن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساسي والحيوي في تفعيل الإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام، وهذه المؤسسات تُعَدُّ من الركائز الهامة في تفعيل الديمقراطية والحياة السياسية. والمجتمع المدني، كمفهوم، هو مجتمع المدن والمؤسسات، وتعني المؤسسات تلك التي ينشؤها الناس إرادياً وطوعاً فيما بينهم لتنظيم حياتهم. وهي مؤسسات طوعية يقيمها الأفراد داخل الدولة، ولا تخضع لسيطرة الدولة مباشرة، وتعمل بشكل أساس على مبدأ غير ربحي، وتشمل النقابات، والجمعيات، والأحزاب، والاتحادات. أهم ما يميز هذه المنظمات المرونة، والثقة الشرعية، والخبرة الجماهيرية (ابوضاوي، 2002).

وفي العالم العربي ما زالت هذه المنظمات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات، تتمثل باختلاط المفاهيم والأولويات، وعدم وضوح عملها، ووجود التباس في أغلب الأحيان في العلاقة بين هذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة. وأحياناً لضعف في أدائها بسبب غياب الديمقراطية وتغول السلطة التنفيذية في عملها. وغياب الشفافية في أمرها وهياكلها، الأثر على علاقة أعضائها، مما يجعلها ضعيفة بسبب تعرضها لسوء الإدارة. إضافة إلى أنها تعاني من ضعف الإمكانات المادية، وغياب التمويل الكافي من قبل الحكومة، أو أنها لا تتلقى أي دعم على الإطلاق .(البطاينة،2004)

تُعَدُّ الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات النظم السياسية الديمقراطية، لكونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية، فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمع للمصالح وتعبئتها، وهي أداة من أدوات التنشئة والتجنيد للسياسيين وأخيراً، فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم. أما فيما يتعلق بواقع الأحزاب العربية فإنها تتصف بخصائص مختلفة، منها:

أ. شيوع ظاهرة التحزب على حساب ظاهرة الحزبية، في الوقت الذي يجب أن يكون الارتباط من خلال روح التكامل والاتفاق على تقسيم العمل السياسي. فمن خلال الرجوع إلى تاريخ العمل

الحزبي في المنطقة العربية يتبين أن الأحزاب قد ارتبطت بفترة الخضوع للاستعمار، وهي خاصية نجح المستعمر، في بعض الأحيان، في استثمارها لضرب القوى الوطنية بعضها ببعض، ونثر الشكوك والاتهامات بينها، عن طريق تصنيف الأحزاب القائمة إلى معتدلة ومتطرفة تبعاً لشكل علاقتها به. ومع بدء ظهور الأحزاب الأيدلوجية كالقومية، والشيوعية، والإسلامية تفاقمت الظاهرة بصورة أكبر، وتحول مفهوم العمل الحزبي من الإقرار بمبدأ تبادل الأدوات إلى الاجتهاد في نفي وجود الآخر المعايير في التوجه السياسي (تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003).

ب. ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسهِ. أو ما يمكن تسمية شخصنة الأحزاب العربية، وخطورة هذه السمة تكمن في أن ارتباط العضو أو المؤيد يكون بشخص رئيس الحزب ومؤسسهِ أكثر من ارتباطه بأهداف الحزب أو برنامجه.

جـ. التشرذم والانشقاق، حيث إنَّ أغلبية الأحزاب العربية شهدت العديد من الإنشقاقات على مدار تاريخها، لأسباب سياسية وطائفية وشخصية.

د. ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير، بسبب ضعف المصداقية في تطبيق برامجها من جهة، وتشهير بعض الأحزاب بغيرها من جهة أخرى.

إن الأحزاب ما زالت في عالمنا العربي ضعيفة في الغالب، فهي تغيب،أحياناً، عن الساحة السياسية بدور قرار سياسي، وتضعف للأسباب سالفة الذكر، من جراء كثرتها، مما يحول دون إقبال الأفراد عليها بسبب عدم قدرتها على طرح برنامج قادر على تفعيل دورها المجتمعي، بما يمكنها من استقطاب أعضاء جدد. كما إن السباق التاريخي أدى إلى جنوح الكثير للانخراط بها، مثلها مثل كافة المؤسسات المدنية التي ارتبطت بذهنية اجتماعية تخشى من الانضمام بها. مما يستدعي

تطوير النظم التشريعية الناضجة وتعديلها بما يكفل المزيد من عملها في ظل قانون عصري تنسجم مع منطلقاته، إضافة إلى تخصيص تمويل لازم من قبل الحكومة لدعم مسيرتها.(جرار،2013)

إن وجود أحزاب في النظم السياسية العربية لا يعني وجود نظام حزبي، فمجرد وجود تنظيمات وجمعيات، أو هيئات مدنية وأحزاب لا يكفي لقيام نظام ديمقراطي تنافسي. إذ لا بد من وجود نظام حزبي يعالج، بمضمونه الفكري والسياسي، العلاقة الكلية بين الوحدات أو التنظيمات، سواء كان بين هذه التنظيمات مع بعضها، أو بينها وبين النظام السياسي والنظام الاجتماعي ككل. كما إن النظام الحزبي المطلوب لعملية الإصلاح العربي لا يقتصر على تقييم الحزب، من خلال أهدافه النظرية، وتطلعاته، وبنيته التنظيمية فحسب، وإنما تعتمد على مخرجات أدائه لبرنامجه المعلن.

أما المنظمات غير الحكومية التي تُعَدُّ من أهم مكونات المجتمع المدني والتي تتمتع بحد أدنى من المؤسسات، بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت والتي لا تهدف إلى الربح – فهي في النظم العربية أكثر ما ترتبط بمفهوم الجمعيات الأهلية. حيث نراها تختلف في نشاط من دولة عربية إلى أخرى، ففي مصر تأسست أول جمعية في مطلع القرن التاسع عشر، بينما في عُمان تأخرت حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، مما يشير إلى أن سمة الانتشار متفاوتة بين دولة عربية وأخرى، إضافة إلى أن النشاط ونوعه مختلف، والعلاقة مع السلطة متغيرة حيث إن المنظمات عادة ما تعاني من تدخل السلطة في شؤونها، بدءاً من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مروراً بتوجيه أنشطتها وتعيين بعض ممثليها في الجمعية لهذا الغرض، وانتهاءً بتجميد عملها، وأحياناً بحلها وتعقب ناشطيها.(الرشيدي، وحسين، 2002)

مؤسسات المجتمع المدني:

تسهم مؤسسات المجتمع المدني، بشكل ملحوظ، في حركة الإصلاح السياسي في الأردن، وهذه المؤسسات تضم منظمات، وحركات اجتماعية، وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع، وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع. كما إن هذه المؤسسات، التي كفل وجودها الدستور الأردني، تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي، لكونها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني. كما إنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد، وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة، وتفتح أفق الحوار، من خلال ما تقدمه من دراسات، وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي:

1. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح الاجتماعي.
2. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، والديمقراطية، واستخدام وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.

السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة، عن طريق المشاركة في الحوار (عمرو، 2007).

الفصل الثالث

المنهجية والتحليل

المطلب الأول : أداة التحليل والاجراءات

لقد تناول الباحث الدراسة الميدانية بتطبيق استبانة لمجموعة من الطلبة وهم عبارة عن مجتمع الدراسة. فالعينة المأخوذة من قبل الباحث تعكس مدى تطبيق وصحة الدراسة مستخدماً في ذلك أدوات التحليل والصدق الظاهري والمتوسطات والانحراف المعياري الذي تبين مدى صحة تطبيق الدراسة وصحة النتائج الحاصلة من تطبيق الاستبانة.

أولاً : منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، إيماناً منه بأنه هذا المنهج هو الانسب لطبيعة المشكلة البحثية لموضوع الدراسة، والاقدر للوصول إلى نتائج علمية دقيقة معتمدة على الارقام ذات دلالات إحصائية اللازمة تلزمها من اجل الوصول إلى نتائج إحصائية مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اللازم للتحليل وصولاً إلى مدى الموافقة بعد ذلك.

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من طلاب مساق الديموقراطية وحقوق الانسان المقرر دراسته من قبل (جامعتي اليرموك وال البيت) كمادة إجبارية، وقد بلغ إجمالي الطلبة الذي خضعوا لتجربة الاستبانة (215)، وتم التعامل (91) استبانة كعينة للدراسة ما نسبته (42.3%) وهذا مناسب من أجل تحقيق اغراض الاستبانة من الدراسة "القبلية والبعدية" وذلك لاستخدام الباحث الرقم الجامعي للطالب من اجل حصر الطلبة ذاتهم الذين شاركوا في التطبيق القبلي وفي التطبيق البعدي.

أداة الدراسة

لقد تم الحصول على البيانات من أفراد العينة باستخدام استبانة صممها الباحث بطريقة تخدم اغراض البحث وتكونت من جزئين، تناول الجزء الأول خصائص من حيث : الجنس، والكلية، والسنة الدراسية، ودخل الاسرة، وهي مرتبة في الجداول ذوات الارقام (2–5) وأما الجزء الثاني : فقد تضمن ثلاثة محاور هي : محور الثقافة السياسية، محور الوعي السياسي، محور المشاركة السياسية، وقد تضمن كل محور من هذه المحاور عشرة فقرات ذات علاقة مباشرة بالتنشئة السياسية، وقد تم استمدادها من محتويات مساق الديمقراطية وحقوق الانسان.

صدق الأداة وثباتها

اعتمدت هذه الأداة على الصدق المنطقي الاستدلالي، وهو صدق المفردات وطريقة صياغته، وقد تم التأكد من ذلك من خلال العمل الاجرائي الذي قام به الباحث، وتمثل ذلك بعرض الاستبانة على سبعة من المحكمين من ذوي الاختصاصات المختلفة في حقل السياسة والاجتماع والتربية من (جامعتي اليرموك وال البيت) ، وطلب منهم إبداء رأيهم وتعزيز درجة شمولية فقرات الاستبانة ودقتها وملاءمتها لموضوع الدراسة، وطلب من المحكمين وضع درجة على يسار كل مطلوب من محتويات الاستبانة (1– 10)، وفي الخانة المخصصة لجلب انتباه المحكم عن تفحصه الاستبانة، كما طلب منهم وضع أي ملاحظات يرونها مناسبة، ثم قام الباحث بتفريغ استبانات المحكمين وإجراء عملية حسابية لما اشتملت عليه كل فقرة، ومن ثم أخذ الفقراء التي اجمع عليها بنسبة (75%) وتعديل الفقرات الأخرى وفق ملاحظات المحكمين.

أما ثبات الاداة فقد تم قياسها من خلال الحصول على (20) إجابة في الاستبانة كعينة استطلاعية للتأكد من وضوح العبارات والفقرات التي تتضمنها، هذا وقد تم التأكد من ثبات الأداة

ايضاً بعد استخدام طريقة الفا لكرونباخ (الاتساق الداخلي) واستخدام برنامج التحليل (Spss) وكانت النتائج كما يلي :

جدول 1: ثبات الأداة

البعد	معامل الثبات
الثقافة السياسية	0.696
الوعي السياسي	0.580
المشاركة السياسية	0.463
الاستبانة ككل	0.762

يلاحظ من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات قد تراوحت ما بين (0.696) إلى (0.463) بين بعدي الثقافة السياسية والمشاركة السياسية، في حين تراوح معامل الثبات للاستبانة ككل (0.762). وعلى الرغم من أن القيمة الضعيفة كانت خاصة ببعد المشاركة السياسية، إلا أنه يعتبر هذا أمر طبيعي لنوعية الأسئلة الواردة وذاتية الموضوع.

ثانياً : العينة المختارة

تكونت عينة الدراسة من (91) طالب وطالبة موزعين حسب كل من : النوع (ذكور/ إناث)، ونوع الكلية (علمية/ انسانية) والسنة الدراسية (أولى ثانية/ ثالثة رابعة/ خامسة فأكثر) وكذلك دخل الاسرة (عالي/ متوسط/ دخل محدود والضمان الاجتماعي) وفيما يلي الجدول من (1) إلى (4) لتوضيح توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات المختلفة.

جدول 2: توزيع أفراد العينة وفق متغير النوع (ذكور وإناث)

النوع	**العدد**	**النسبة**
ذكور	33	%26.36
إناث	58	%74.63
المجموع	91	%100

وهذا يبين بأن نسبة الإناث فاقت بكثير نسبة الذكور والذي بلغ عددها (58) طالبة ونسبته (63.74%) مقابل 33 طالب وبنسبة (26.26%).

جدول 3: توزيع أفراد العينة وفق متغير نوع الكلية (علمية/ انسانية)

نوع الكلية	**العدد**	**النسبة**
علمية	65	%43.71
انسانية	26	%57.28
المجموع	91	%100

نلاحظ بأن عدد طلبة الكليات العلمية أكثر من الكليات الانسانية وكان عددهم (65) طالباً والذين نسبتهم (71.43%) فالمقابل كانت نسبة طلبة الكليات الانسانية (28.57%) وكان عددهم (26) طالباً.

جدول 4: توزيع أفراد العينة وفق متغير السنة الدراسية

السنة الدراسية	العدد	النسبة
أولى– ثانية	42	%15.46
ثالثة – رابعة	31	%07.34
خامسة – فأكثر	18	%78.19
المجموع	91	%100

الجدول يبين : بأن أعلى الطلبة الموجودين فالعينة هم طلبة السنة الأولى والثانية بنسبة (46.15%) مقارنة بالسنوات "الثالثة والرابعة" كانت (34.07%) والخامسة فأكثر كانت (19.78%).

جدول 5: توزيع أفراد العينة وفق متغير دخل الاسرة

السنة الدراسية	العدد	النسبة
عالي	13	%29.14
متوسط	64	%33.70
دخل محدود، وضمان اجتماعي	14	%38.15
المجموع	91	%100

الأساليب الاحصائية

تم استخدام اختبار (ت) للمقارنة بني متغير النوع (ذكور/إناث) ومتغير الكلية (علمية/ انسانية) كما تم استخدام تحليل التباين الاحادي لدراسة كل تغيري السنة الدراسية، ومستوى دخل الاسرة، حيث بلغ دخل الاسرة (2000) فأكثر وصنف هذا من الدخول العالية وكان عدد الطلبة ممن هم من هذه الدخول (13) طالباً وسجلت نسبتهم (14.29%)، وأما أصحاب الدخول المتوسطة والذين تراوحت بين (1001– 1999) فقد كان عددهم (46) طالباً وسجلت نسبة هؤلاء (70.33)، وأما ذوي الدخول المحدودة والضمان الاجتماعي وكان عددهم (14) طالباً وسجلت نسبتهم (15.38%) من نسبة أفراد العينة.

المطلب الثاني : متغيرات الدراسة

قامت الدراسة على العديد من المتغيرات التي تحدد شخصية الطالب (الذي طبقت عليه الاستبانة) ولقد ذكرت هذه المتغيرات على شكل بيانات شخصية قبل الشروع في ملء فقرات الاستبانة، ففي هذا المطلب سيتناول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص نتائج وأرقام أجوبة الطلبة على فقرات الاستبانة، وسيتم تناوله في فقرتين هما :

أولاً : المتغيرات الشخصية

(1) بالنسبة لمتغير نوع الجنس :

جدول (6) يوضح الفرق بين كل من الذكور والإناث لمتغيرات الدراسة لكل من التطبيق قبل الدراسة والتطبيق بعد الدراسة وقد تم التعبير عنه بمصطلح القبلي والبعدي كما يتضح في فقرات التطبيق في الجدول :

جدول 6: الفرق بين كل من الذكور والاناث لمتغيرات الدراسة لكل من التطبيق قبل الدراسة والتطبيق بعد الدراسة

التطبيق	المتغير	النوع	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القبلي	**الثقافة السياسية**	ذكور	33	13.97	2.201	0.914	0.363
		اناث	58	13.40	3.195		
	الوعي السياسي	ذكور	33	14.76	2.385	0.447	0.656
		اناث	58	14.48	3.039		
	المشاركة السياسية	ذكور	33	16.85	4.324	0.721	0.473
		اناث	58	16.22	3.756		
البعدي	**الثقافة السياسية**	ذكور	33	15.91	3.652	0.069	0.945
		اناث	58	15.86	2.794		
	الوعي السياسي	ذكور	33	17.24	3.742	2.297	0.024
		اناث	58	15.56	3.152		
	المشاركة السياسية	ذكور	33	18.39	3.605	0.858	0.393
		اناث	58	17.78	3.123		

من جدول (6) السابق يلاحظ أنه بالنسبة للتطبيق القبلي ومن خلال مقارنة المتوسطات الحسابية لكل من الذكور والاناث لابعاد المقياس الثلاثة (الثقافة السياسية، الوعي السياسي، المشاركة السياسية) لوحظ أن قيم (ت) قد تراوحت ما بين (0.447 إلى 0.914) وكانت جميعها غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، أما بالنسبة للتطبيق البعدي فكانت قيم (ت) غير دالة لكل من (الثقافة السياسية، المشاركة السياسية) حيث كانت قيم (ت) مساوية لـ (0.069، 0.858) على الترتيب، بينما كانت قيمة (ت) مساوية لـ 2.297 بالنسبة الوعي السياسي، ومن خلال المتوسطات الحسابية لوحظ أن الفروق كانت لصالح الذكور حيث كانت هذه المتوسطات مساوية لـ (17.24، 15.56) على الترتيب، وهذا يشير إلى أن الذكور كانوا أكثر وعياً سياسياً من الإناث بعد دراسة المقرر.

ويفسر هذا إلى انخراط الطلبة في الحياة السياسية أكثر من الاناث، وربما أن الحياة السياسية تستهوي الطلبة الذكور أكثر من الاناث وهذا يعود بسبب طبيعة وبيولوجية المجتمع الأردني وإلى العادات والثقافة في المجتمع، أضف أن مجالات العمل السياسي مفتوحة أمام الذكور في حين تكاد تكون مؤصدة أمام الاناث بسبب ما ينتظر الفتاة من حياة اسرية تطمح كل فتاة في العيش بهذه الاسرة، لذا يكون التفكير بالعمل السياسي اقل من تفكير الشباب.

جدول 7:الفروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى أفراد العينة (ن = 91)

المتغير	التطبيق	المتوسط	الانحراف المعياري	الفرق بين		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
				م	ع		
الثقافة السياسية	القبلي البعدي	13.60 15.88	2.875 3.112	2.275	4.064	5.340	0.000
الوعي السياسي	القبلي البعدي	14.58 16.16	2.809 3.455	1.582	4.532	3.331	0.001
المشاركة السياسية	القبلي البعدي	16.45 18.00	3.959 3.300	1.549	4.124	3.584	0.001

من جدول (7) السابق الخاص بدراسة الفروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى أفراد العينة، من خلال اختبار (ت) لوحظ أن قيم (ت) قد تراوحت ما بين (3.331 إلى 5.340) وكانت جميعها دالة عند مستوى دلالة (0.001) ومن خلال مقارنة المتوسطات الحسابية لكل من التطبيقين القبلي والبعدي لوحظ أن الفروق كانت جميعها لصالح التطبيق البعدي حيث كانت المتوسطات على الترتيب لكل من (الثقافة السياسية، الوعي السياسي، المشاركة السياسية) مساوية لـ (15.88، 16.16، 18.00) هذا بالنسبة للتطبيق البعدي، ويشير ذلك إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني قد أثر بشكل ايجابي في المفاهيم السياسية المختلفة (الثقافة، الوعي، والمشاركة) وهذا يمكن تفسيره أن طبيعة المقرر قد وضعت بدقة تتناسب مفاهيم المحاور الثلاثة : الثقافة السياسية والوعي السياسي والمشاركة السياسية إلى حد كبير، اضف أن أي مقرر لا بد من أن

يغرس مفاهيم جديدة لدى الطلبة، والملاحظ أن الاشكاليات السياسية قد فرضت ما يسمى بالواقع في ذهنية صناع القرار التربوي، الأمر الذي جعل للمفاهيم السياسية مساحات واسعة في مقررات الدراسة، ومقرر المجتمع الأردني المعاصر وأهدافه، لذا يلاحظ من التطبيق البعدي الفارق الظاهر بين ما قبل وما بعد لدى أفراد العينة جميعا.

جدول 8: الفرق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى الذكور (ن = 33)

المتغير	**التطبيق**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	**الفرق بين**		**قيمة (ت)**	**مستوى الدلالة**
				م	**ع**		
الثقافة السياسية	القبلي	13.97	2.201	1.939	4.730	2.355	0.025
	البعدي	15.91	3.652				
الوعي السياسي	القبلي	14.76	2.385	2.485	3.858	3.700	0.001
	البعدي	17.24	3.742				
المشاركة السياسية	القبلي	16.85	4.324	1.545	5.019	1.769	0.086
	البعدي	18.39	3.605				

يبين الجدول (8) الخاص بدراسة الفروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى الذكور ومن خلال اختبار (ت) لوحظ أن قيم (ت) قد تراوحت ما بين (1.769 إلى 3.700) وقد وجدت الفروق في بعدي (الثقافة السياسية والوعي السياسي) وكانت هذه الفروق لصالح التطبيق البعدي حيث كانت المتوسطات على الترتيب للبعدين السابقين (15.91، 17.24) وكانت هذه الفروق

دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للبعد الأول، (0.001) بالنسبة للبعد الثاني، أما بالنسبة لبعد المشاركة السياسية كانت قيمة (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت (1.769). وتشير هذه النتائج إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني قد ساعد على إكساب الثقافة السياسية والوعي السياسي، ولكن جانب المشاركة لم يتحقق بشكل جيد، ويفسر ذلك أن واضعي المقرر الدراسي، لم يخطر لهم جانب المشاركة السياسية سهوا أو لعدم قدرتهم على صياغة فقرات تدعو إلى المشاركة السياسية أو تغذي هذه الفقرة (المشاركة السياسية) لتدفع الطلبة في أخذها بعين الاعتبار، مما يدعو إلى إدخال تعديلات على المنهج حيث يكون للمشاركة نصيب أوفر من النصيب الذي جاءت به الاستبانة.

جدول 9: الفرق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى الإناث (ن = 58)

المتغير	**التطبيق**	**المتوسط**	**الانحراف المعياري**	**الفرق بين**		**قيمة (ت)**	**مستوى الدلالة**
				م	**ع**		
الثقافة السياسية	القبلي البعدي	13.40 15.86	3.195 2.794	2.466	3.662	5.127	0.000
الوعي السياسي	القبلي البعدي	14.48 15.55	3.039 3.152	1.069	4.830	1.686	0.097
المشاركة السياسية	القبلي البعدي	16.22 17.78	3.756 3.123	1.552	3.565	3.315	0.002

من جدول (9) السابق الخاص بدراسة الفروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى الاناث ومن خلال اختبار (ت) لوحظ أن قيم (ت) قد تراوحت ما بين (1.686) إلى (5.127) وقد وجدت الفروق في بعدي (الثقافة السياسية والمشاركة السياسية) وكانت هذه الفروق لصالح التطبيق البعدي حيث كانت المتوسطات على الترتيب للبعدين السابقين (15.86، 17.78) وكانت هذه الفروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.001) للبعد الأول (0.01) بالنسبة للبعد الثاني، أما بالنسبة لبعد الوعي السياسي كانت قيمة (ت) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت (1.686)، وتشير هذه النتائج إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني قد ساعد على إكساب الثقافة السياسية والمشاركة السياسية لدى الاناث، ولكنه لم يكسبهن وعياً سياسياً واضحاً، وقد يرجع ذلك إلى أن الإناث يمتلك وعياً سياسياً قبل دراسة المقرر وأنهن حريصات على المشاركة الفعلية في الجوانب السياسية من خلال انتخابات مجلس الشورى على سبيل المثال، وقد يرجع ذلك إلى دور المقرر كجزء من الوسائل التي تتيح للمرأة دوراً بارزاً في تلقي معارف ومفاهيم تزيد من وعيها بمقتضيات الحياة السياسية.

جدول 10: الفرق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى طلاب الكليات العلمية (ن = 65)

المتغير	التطبيق	المتوسط	الانحراف المعياري	الفرق بين		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
				م	ع		
الثقافة السياسية	القبلي	13.66	2.630	2.615	4.118	5.120	0.000
	البعدي	16.28	3.352				

الوعي السياسي	**القبلي**	**14.58**	**2.755**	**1.769**	**4.716**	**3.27**	**0.004**
	البعدي	**16.35**	**3.768**				
المشاركة السياسية	**القبلي**	**16.14**	**3.191**	**1.738**	**3.809**	**3.680**	**0.000**
	البعدي	**17.88**	**3.110**				

ولمعرفة الفروق لدى طلاب الكليات العلمية ومن خلال جدول (10) السابق الخاص بدراسة الفروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لطلاب الكليات العلمية ومن خلال اختبار (ت) لوحظ أن قيم (ت) قد تراوحت ما بين (3.027 إلى 5.120) وكانت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وكانت هذه الفروق لصالح التطبيق البعدي حيث كانت المتوسطات على الترتيب (16.28، 16.35، 17.88) لأبعاد (الثقافة السياسية، الوعي السياسي، والمشاركة السياسية) على الترتيب، وتشير هذه النتائج إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني قد ساعد على اكساب طلاب التخصصات العلمية الثقافة السياسية والوعي السياسي والمشاركة السياسية، وقد يرجع ذلك إلى مستوى فهم الطلبة واطلاعهم على واقع الحياة السياسية التي تغذي عقلياتهم في المجال السياسي، أضف أن التخصصات العلمية لم تكن بعيدة عن الانشغال بالعمل السياسي أو ميل هذا الحقل جانباً ثانوياً في حياة أصحاب هذا التخصص والسبب في ذلك أن التنشئة السياسية وتغذية حسب العمل السياسي تأتي من طرق غير المقررات الجامعية بشكل خاص أو البيئة الجامعية بشكل عام، فأحيانا من توجهوا نحو العمل يتطلب منهم اكتساب معارف من الكليات الانسانية لا تكون لهم الميول في اكتسابها فتأتي نتائج التحصيل ادنى من المطلوب، على خلاف من لهم ميول لاكتساب معارف سياسية رغم تخصصاتهم العلمية، فهؤلاء يتخطون الحواجز ويقبلون على الطرق الأخرى ويحصلون على المزيد من المعلومات في مجال العمل السياسي.

جدول 11: الفرق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى طلاب الكليات الانسانية (ن = 26)

المتغير	التطبيق	المتوسط	الانحراف المعياري	الفرق بين		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
				م	ع		
الثقافة السياسية	القبلي	13.46	3.467	1.423	3.870	1.875	0.072
	البعدي	14.88	2.160				
الوعي السياسي	القبلي	14.58	2.996	1.115	4.092	1.390	0.177
	البعدي	15.69	2.510				
المشاركة السياسية	القبلي	17.23	5.428	1.077	4.874	1.127	0.271
	البعدي	18.31	3.782				

ولمعرفة الفروق لدى طلاب الكليات الانسانية ومن خلال جدول (11) السابق الخاص بدراسة الفروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لطلاب الكليات الانسانية ومن خلال اختبار (ت) لوحظ أن قيم (ت) قد تراوحت ما بين (1.127 إلى 1.875) وكانت جميعها غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير هذه النتائج إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني لم يساعد طلاب التخصصات الانسانية على اكتساب تغيرات واضحة في أي جانب من الجوانب الثلاثة (الثقافة السياسية والوعي السياسي والمشاركة السياسية)، وقد يرجع ذلك إلى المستوى العام للطلبة في التعليم، وعدم اهتمام الطلبة بالجوانب الأخرى بل ينصرون على دراسة مقررات التعليم

الآخر، وربما ليست لهم ميول للاهتمام بجوانب التنشئة السياسية الثلاث، وهذا مؤداه أن العمل السياسي ليس مفتوحاً للجميع ومقتصراً على فئة أخرى، ربما تكون لأبناء النخبة من سفراء ووزراء وغيرهم، وهذا يسبب لهم النكوص في تلقي المعارف السياسية، وربما أن العمل السياسي ليس من اهتمام هؤلاء في حين تكون جوانب العمل الأخرى في محط انظارهم.

جدول 12: تحليل التباين الاحادي لمتغير السنة الدراسية لكل من التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى طلاب الجامعة (ن = 91)

التطبيق	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القبلي	الثقافة السياسية	بين المجموعات	3.042	2	1.521	0.181	0.835
		داخل المجموعات	740.716	88	8.417		
		الكلي	743.758	90	9.527		
	الوعي السياسي	بين المجموعات	19.054	2	7.853	1.213	0.302
		داخل المجموعات	691.078	88	5.527		
		الكلي	710.132	90	15.903		
	المشاركة السياسية	بين المجموعات	11.054	2	0.316	0.348	0.707
		داخل المجموعات	1399.474	88	9.898		

		الكلي	1410.527	90			
البعدي	الثقافة السياسية	بين المجموعات	0.632	2	0.316	0.032	0.969
		داخل المجموعات	871.038	88	9.898		
		الكلي	871.670	90			
	الوعي السياسي	بين المجموعات	15.886	2	7.943	0.660	0.519
		داخل المجموعات	1058.641	88	12.030		
		الكلي	1074.527	90			
	المشاركة السياسية	بين المجموعات	14.340	2	7.170	0.653	0.523
		داخل المجموعات	965.660	88	10.973		
		الكلي	980.000	90			

*تم اعدد هذا الجدول من قبل الطالب

لدراسة تأثير مستوى الدراسة ومدى إمكانية دراسة مقرر المجتمع الأردني على إحداث تغيرات في توجهات الطلاب تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ومن خلال النتائج الواردة بجدول (12) أن قيم (ف) قد تراوحت ما بين (0.181 إلى 1.213) بالنسبة للتطبيق القبلي، بينما كانت قيم (ف) قد تراوحت ما بين (0.032 إلى 0.660) بالنسبة للتطبيق البعدي وكانت هذه القيم غير

دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05). في كلتا الحالتين. وهذا يشير إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني في أي مستوى دراسي يؤدي إلى النتيجة نفسها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المقرر وكونه يستهدف جميع الاعمار وأنه مصمم لذلك، ومن ناحية أخرى يتضح لنا بأن الطلبة غير مهتمين بالمعارف السياسية قبل دراسة المقرر وطبيعة العمر لديهم بأنهم لم ينخرطوا في الحياة السياسية.

جدول 13: تحليل التباين الاحادي لمتغير دخل الاسرة لكل من التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لدى طلاب الجامعة (ن = 91)

التطبيق	المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القبلي	الثقافة السياسية	بين المجموعات	0.992	2	0.496	0.059	0.943
		داخل المجموعات	742.766	88	8.441		
		الكلي	743.758	90			
	الوعي السياسي	بين المجموعات	14.964	2	7.482	0.947	0.392
		داخل المجموعات	695.168	88	7.900		
		الكلي	710.132	90			
	المشاركة السياسية	بين المجموعات	21.149	2	10.574	0.670	0.514
		داخل المجموعات	1389.379	88	15.788		
		الكلي	1410.527	90			
البعدي	الثقافة السياسية	بين المجموعات	9.819	2	4.909	0.501	0.607
		داخل المجموعات	861.852	88	9.794		
		الكلي	871.670	90			

	الوعي السياسي	**بين المجموعات**	**10.538**	**2**	**5.269**	**0.436**	**0.648**
		داخل المجموعات	**1063.990**	**88**	**12.091**		
		الكلي	**1074.527**	**90**			
	المشاركة السياسية	**بين المجموعات**	**5.442**	**2**	**2.721**	**0.246**	**0.246**
		داخل المجموعات	**974.558**	**88**	**11.075**		
		الكلي	**980.000**	**90**			

لدراسة تأثير دخل الاسرة ومدى إمكانية دراسة مقرر المجتمع الأردني على إحداث تغيرات في توجهات الطلاب تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي ومن خلال النتائج الواردة بجدول (13) أن قيم (ف) قد تراوحت ما بين (0.059 إلى 0.947) بالنسبة للتطبيق القبلي، بينما كانت قيم (ف) قد تراوحت ما بين (0.246 إلى 0.501) بالنسبة للتطبيق البعدي وكانت هذه القيم غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05) في "كلتا الحالتين"، وهذا يشير إلى أن دراسة مقرر المجتمع الأردني لا يتأثر بمستوى دخل الاسرة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن أغلب الطلبة في المجتمع الأردني هم من أصحاب دخل متوسط ومعقول اقتصاديا، وأصحاب هذا الدخل في كثير من الاحيان يكون اهتمامهم دون المستوى في اكتساب المعارف السياسية، والسبب في ذلك أن التفكير في كيفية الوصول إلى الحد الاقتصادي الذي تستقيم به دراستهم فالطموح هنا هو الذي يسيطر على ذهنية مثل هذه الفئة، اضف أن الخشية من العمل السياسي يبقى مخيم على اذهانهم، اكتساب معارف سياسية ربما يؤدي إلى خروجهم عن المألوف فيقعون بمأزق يؤدي إلى تأخيرهم في دراستهم بسبب خضوعهم للمساءلات.

جدول 14 : الميزان المستخدم للحكم على العبارات

ضعيفة	من	1	إلى أقل من	1.66
متوسطة	من	1.67	إلى أقل من	2.33
قوية	من	2.33	إلى أقل من أو تساوي	3

ويمكن تسجيل عدة ملاحظات من الجداول السابقة وهذه الملاحظات هي:

1- جدول رقم (14) فقد سجلت فقرات محور الثقافة السياسية من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قبل دراسة المنهج في خانة مدى الموافقة يعني أن الفقرات غير موافقة للمنهج حتى تكسب الطلبة معارف في التنشئة السياسية من خلال بوابة محور الثقافة السياسية حيث سجلت خانة مدى الموافقة ضعيفة في كل فقرات المحور، وفي حين سجل المحور نفسه في جانب ما بعد الدراسة تقدما ملحوظاً حيث سجلت خانة مدى الموافقة (3- 10) عبارة متوسطة وكانت على التوالي : فقرة المجتمع المدني الأردني حيث سجلت المتوسط الحسابي (2.15) والانحراف المعياري (1.729)، وفقرة القيم والمعتمدات سجل المتوسط الحسابي (2.15) والانحراف المعياري (1.729)، وفقرة القيم والمعتمدات سجل المتوسط الحسابي (1.57) والانحراف المعياري (0.769) وجاءت في الدرجة الثالثة من متوسط الموافقة، وأما فقرة تعليم الاسرة فقد سجل المتوسط الحسابي (1.70) والانحراف المعياري (0.769) وجاءت الفقرات في الدرجة الثالثة، وفقرة المدرس في المرتبة الرابعة حيث سجل المتوسط الحسابي في الدرجة الثالثة، وفقرة المدرس في المرتبة الرابعة حيث سجل المتوسط الحسابي ما قيمته (1.67) والانحراف المعياري ما قيمته (0.761)،

وهذا يتطلب من المادة النظر في المنهاج لتدعيم الفقرات (1، 2، 3، 5، 7، 9) التي تتعلق بمحور الثقافة السياسية.

2- جدول رقم (15) فقرات محور الوعي السياسي عن خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قبل دراسة المنهج، في خانةٍ مدى الموافقة يعني، أن الفقرات غير المتوافقة في المنهاج تكسب الدارس الوعي السياسي فقد بين ما يلي : أن الوعي السياسي لدى الطلبة فعل دراسة المنهج حيث سجلت مدى الموافقة ضعفاً واضحاً إلا في الفقرتين (6، 7)، وسجلت المتوسط الحسابي الخاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية (1.70) والانحراف المعياري (0.723) الفقرة (6)، وجاءت مدى الموافقة المتوسطة وسجلت فقرة جمعيات المرأة في متوسطها الحسابي (1.82) وفي الانحراف المعياري (0.693) وكانت خانة مدى الموافقة متوسطة في حين بقية الخانات سجلت في الضعف في مدى الموافقة، في حين اختلف الأمر بعض الشيء بعد دراسة المنهج حيث سجلت أربعة فقرات (متوسط) وهذه الفقرات تم ترتيبها، كانت من الأولى إلى الرابعة تسجل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري فقرة (6) مؤسسات الرعاية الاجتماعية حيث سجلت (2.08) المتوسط الحسابي (0.763) للانحراف المعياري. وبهذا سجلت زيادة في المتوسط الحسابي ما قبل الدراسة ما قيمته (0.38) وفي الانحراف المعياري (0.40) وقد تعرفت فقرات المتوسط وكانت بالدرجة الأولى، وجاءت فقرة رقم (7) والمتعلقة بجمعيات المرأة الأردنية في المتوسط الحسابي (2.01) بفارق عما قبل الدراسة (0.99) وفي الانحراف المعياري سجلت (0.796) وبفارق (0.103) واحتلت بعبارة متوسطة الدرجة الثانية، أضيف لهاتين الفقرتين فقرة رقم (8) الخاصة بالنظام السياسي الأردني حيث سجل المتوسط الحسابي (1.73) والمتوسط المعياري (0.761) رقم (2) والمتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة فسجل المتوسط الحسابي ما قيمته (1.67) الانحراف المعياري ما قيمته (0.790) واحتلت الفقرة الدرجة الرابعة، في حين سجلت بقية فقرات محور الوعي السياسي في مدى الموافقة

(ضعيف)، وهذا يستدعي إذا ما أردنا تنشئة سياسية من خلال مساق الديمقراطية وحقوق الانسان ، إعادة النظر في الفقرات التي سجلت ضعيف في خانة مدى وتدعيم تلك التي سجلت (متوسط) في الخانة نفسها للحصول على مزيد من المعلومات تقوي التنشئة السياسية.

3- جدول رقم (16) والخاص بالمشاركة السياسية لقد سجلت فقرات المحور الثالث من محاور التنشئة السياسية والخاصة بالمشاركة السياسية من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ثلاث فقرات من عشرة في خانة مدى التوافق متوسط في ما قبل دراسة المنهج وهذه الفقرات هي الفقرة (3) والخاصة بالتصويت في مجلس الشورى وكانت بالدرجة الأولى في المتوسط الحسابي حيث سجل (1.88) والانحراف المعياري (0.814) وسجلت خانة مدى التوافق بعبارة (متوسطة) وجاءت الفقرة الاخيرة رقم (10) دخل الاسرة في المرتبة الثانية حيث سجل الانحراف المعياري (1.82) والمتوسط الحسابي (0.769) وكانت درجة الموافقة متوسطة واحتلت الفقرة الدرجة الثانية، في حين سجلت فقرة رقم (2) والخاصة بالأسرة الدرجة الثالثة (بالمتوسط) وكان المتوسط الحسابي (1.77) والانحراف المعياري (0.727) وسجلت بقية الفقرات في مدى الموافقة (ضعيف). في حين كانت المتوسطات الانحرافين في ما بعد الدراسة للفقرات مختلفة وكانت على النحو التالي : حيث احتلت الفقرة رقم (3) والمتعلقة بالتصويت بمجلس الشورى الدرجة (1) بالمتوسط في المدى الموافقة وهذا كان باختلاف عما كان قبل دراسة المنهج زيادة تقدر بـ (0.21) حيث سجلت المتوسط الحسابي (2.09) عما كان قبل الزيادة (1.88)، وأما الفقرة (1) المتعلقة بالنظام السياسي فقد سجلت الدرجة الثانية في مدى الموافقة وكانت بالمتوسط حيث سجل المتوسط الحسابي (2.09) والانحراف المعياري كان (0.812) حيث قفزت هذه الفقرة إلى المرتبة الثانية، وجاءت بالمرتبة الثالثة الفقرة رقم (2) والخاصة بالاسرة حيث سجلت بالمتوسط الحسابي (2.03) والانحراف المعياري (0.737) وبزيادة عما كان قبل الدراسة بالمتوسط الحسابي (0.26)

وبالانحراف المعياري ناقص ويتراجع بقيمة (0.010) وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (10) المتعلقة بدخل الاسرة حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي (0.03) والانحراف المعياري (0.823) وسجلت بخانة مدى الموافقة (متوسط)، وفي المرتبة الخامسة جاء الفقرة رقم (7) المتعلقة بالتصويت في مجلس الشورى حيث سجل متوسطها الحسابي (1.75) وانحرافها المعياري (0.769) وكانت مدى الموافقة متوسط، في حين كانت الفقرة رقم (9) تحتل المركز السادس حيث سجل متوسطها الحسابي (2.03) وانحرافها المعياري (0.823.) وكانت مدى الموافقة متوسط، وبقية الفقرات سجلت في خانة مدى الموافقة ضعيف الأمر الذي يستدعي ضرورة اعادة النظر في المنهاج وذلك لتعزيز الفقرات التي سجلت في خانة مدى الموافقة متوسط وانعاش الفقرات التي سجلت ضعيف في نفس الخانة، وهذا يتطلب جهد مختصين في مجال دراسة المجتمعات.

المبحث الثاني

عرض النتائج ومناقشتها

بعد الانتهاء من بيان النتائج والاجراءات المتعلقة بالبيانات والأرقام الواردة من الاستبانات، سيقوم في هذا المبحث بسرد النتائج المترتبة على التحليل السابق، وهذه النتائج متعلقة بالمحاور الرئيسية في الاستبانة وهي : الوعي السياسي، والثقافة السياسية، والمشاركة السياسية، وسيقوم بعملية تحليل كل محور على حده، ففي المطلب الأول سيتناول الباحث تحليل نتائج الثقافة والوعي السياسي، وفي المطلب الثاني سيتناول الباحث كذلك النتائج المتعلقة بالمشاركة السياسية مع بيان ما مدى تأثير مساق المجتمع الأردني المعاصر على التنشئة السياسية لطلبة الجامعة وسيتناول هذا المبحث مطلبين هما :

المطلب الأول : نتائج ومناقشات الثقافة والوعي السياسيين.

المطلب الثاني : نتائج ومناقشات المشاركة السياسية.

المطلب الأول : نتائج ومناقشات الثقافة والوعي عند السياسيين

يتناول هذا المطلب النتائج المتعلقة بالمحورين الأول والثاني، فالمحور الأول يتعلق بتحليل نتائج الثقافة السياسية، بينما المحور الثاني يتعلق بتحليل نتائج محور الوعي السياسي، ويتضمن هذا التحليل وضع المفارقات وتحليل التغير الحاصل في أداء الطلبة من قبل التطبيقين الأول القبلي والثاني البعدي، وذلك من خلال التغير في المتوسط الحسابي وأرقام الانحراف المعياري وترتيب الدرجة هل هي قوية أم متوسطة أم ضعيفة.

أولاً : النتائج المتعلقة بالمحور الأول (الثقافة السياسية)

1- لقد حازت الفقرة الأولى في المحور الأول والتي تنص على : "مفردات التنمية السياسية (حقوق الإنسان، الديمقراطية، دولة القانون والمؤسسات) ذات صلة بالتنشئة السياسية "على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (1.18) وتعتبر ضعيفة بمستوى الموافقة في التطبيق القبلي بينما حازت العبارة نفسها على المرتبة الخامسة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (1.62)، وهذا يدل على أن الطلبة تحقق لهم فهم معاني مفردات التنمية السياسية من حقول الإنسان وغيرها، وأن الكتاب اشتمل على هذه المفردات مع انها حازت على الضعف في كلا التطبيقين مع تقدم طفيف في التطبيق الثاني البعدي.

2- وقد حازت الفقرة الثانية والتي نصت على أن : "النظام السياسي في ترسيخ معاني الوحدة الوطنية" في التطبيقث الأول القبلي على المرتبة الثامنة، وهذا متأخر بعض الشيء بمتوسط حسابي (1.25) لنرى بأنه تأخر مرتبة في التطبيق الثاني البعدي ليصل إلى المرتبة التاسعة وبتأخر في المتوسط الحسابي وكان (1.22) وهذا يدل على أن المقرر لم يعطي الطلبة نوعاً من المعرفة في هذا المجال، وأن تصور الطلبة كان مغايراً بعض الشيء في التطبيق الأول.

3- أما في الفقرة الثالثة والتي نصت على : "المدرس واسلوبه يساهم في إكساب المفاهيم السياسية" فقد تأخرت كسابقاتها في المرتبة وفي المتوسط الحسابي في التطبيق الثاني عن ما كانت عليه في التطبيق الأول ففي التطبيق الأول كانت العبارة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (1.34) وتأخرت في التطبيق الثاني ليكون في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (1.59) صحيح أن هناك تطور ضئيل ولكن من المقنع لنا بأن نرى التطور الذي أحدثه المعلم في الطلبة وخاصة دورة في ايصال المعلومة من الكتاب.

4- وجاءت الفقرة الرابعة والتي نصت على أن : "المدرس حريص على ربط المفاهيم السياسية للفرد بالواقع الحياتي" في المرتبة السادسة في التطبيق الأول بمتوسط حسابي (1.32) وهو ضعيف في الموافقة ولكن حدث تغيير لدى الطلبة في التطبيق الثاني ليصل مستوى القبول إلى المتوسط بمتوسط حسابي بلغ (1.67) وهذا مؤشر على اهتمام المدرس في ربط الواقع السياسي بما يدرسه الطلاب من مفاهيم سياسية في المقرر.

5- أما الفقرة الخامسة والتي تنص على أن : "التعليم له دور في الوعي والثقافة السياسية للفرد" فلم يحدث تغير واضح هنا ففي الحالتين حاز على ضعيف في مستوى القبول وتطور المتوسط الحسابي من (1.11) إلى (1.19) ليكون المقرر قد ابرز دور التعليم في السلطنة.

6- وفي الفقرة السادسة والتي تنص على أن : "المجتمع المدني الأردني يسهم في تنشئة الأفراد سياسياً" نلاحظ بأنه من المقرر بين الطلبة القيام بدور في المجتمع المدني لتثقيف الأفراد سياسياً" والتطور حصل من مستوى ضعيف في القبول بمتوسط حسابي (1.67) في الاختبار القبلي، وارتفاع في متوسط الحساب للقبول بمقدار (2.15) بمرتبة أولى في تصنيف الفقرات في الاختبار البعدي، وما يعنيه هذا عدم معرفة الطلبة بمؤسسات المجتمع المدني إلا بعد دراسة المنهج.

7- أما الفقرة السابعة التي تنص على : "التعليم يسهم في رفع مستوى الثقافة السياسية" كسابق ما ذكر في الفقرة الماضية فقد أثبتت هذه العبارة كذلك بأن المقرر أوجد نوع من التعريف بدور التعليم في التثقيف السياسي للأفراد رغم أن مستوى القبول كان ضعيفاً في التطبيقين البعدي والقبلي إلا أن هنالك تطور في المتوسط الحسابي من (1.25) إلى (1.45) وهذا بدوره يبرز أهمية التعليم في التثقيف السياسي ودور المقرر في إبراز ذلك.

8- أما الفقرة الثامنة والتي تنص على أن : "تعليم الاسرة يشكل المفاهيم السياسية للافراد "فقد جاءت بدور التعليم وكان من باب الاسرة وتعليم الاسرة، فقد أسهم المقرر في ابراز أهمية التعليم في الاسرة وانعكاسه على الفرد وعلى تنشئته السياسية والدليل على ذلك التطور الحاصل في المتوسط الحسابي من (1.35) في الاختيار القبلي إلى (1.70) الاختبار البعدي وهذا مؤشر جيد فقد انتقل مستوى القبول من الضعيف إلى المتوسط.

9- أما الفقرة التاسعة والتي نصت على انه : "يسهم الاصدقاء في مستوى ثقافة الفرد سياسياً" فقد جاءت مغايرة لدى الطلبة فبالرغم من أهمية الاصدقاء في تكوين المفاهيم السياسية للطلبة، إلا أن المقرر لم يبرز هذا الدور، والدليل التراجع الذي حدث لاجابات الطلبة، والذي ابرزه المتوسط الحسابي من (1.62) إلى (1.52) وهذا جانب سلبي للمقرر، بأنه لم يبرز دور الاصدقاء في تكوين المفاهيم المرتبطة بالتنشئة السياسية.

10- أما الفقرة العاشرة والتي تنص على أن : "القيم والعادات السائدة تسهم في تشكيل الثقافة السياسية للافراد" فقد ابرزها المقرر في التكوين الاجتماعي للطلبة، والذي حاز على جانب إيجابي بارتفاع المتوسط الحسابي من الضعيف إلى المتوسط في مستوى القبول بمتوسط حسابي ارتفع من (1.55) في الاختبار القبلي إلى (1.75) في الاختبار البعدي وهذا مؤشر ايجابي للمقرر حيث أنه لم يغفل هذا الجانب الذي يعد من تراث الأردن.

ثانياً : النتائج المتعلقة بالمحور الثاني (الوعي السياسي)

1- في الفقرة الأولى والتي تنص على : "معاني الحوار وحرية الرأي وتقبل الرأي الآخر وما تسهمه في الوعي السياسي"، فقد سجلت المتوسط الحسابي في التطبيق القبلي (1.31) وارتفع في التطبيق البعدي إلى (1.40) وهذا يدل على أن المقرر يسهم في تكوين معاني الحوار وحرية الرأي والتعبير وتقبل الرأي الآخر.

2- أما الفقرة الثانية والتي تنص على أن : "المساواة بين الرجل والمرأة له دور في التنشئة السياسية"، حيث اوضحت ارتفاع المتوسط الحسابي في هذه الفقرة، من (1.46) في التطبيق القبلي إلى (1.67) في التطبيق البعدي، وهذا يدل على أن المقرر له دور في توعية الطلبة بمعاني المساواة بين الرجل والمرأة رغم أن كلا التطبيقين حاز على الضعيف في مستوى القبول.

3- الفقرة الثالثة والتي تنص على أن (مواقع التواصل الاجتماعي whatsapp، facebook) تؤثر في الوعي السياسي للافراد، وتدل على أنه كان هناك تطور بسيط في أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة مع أن المقرر لم يتضمن هذا الجانب رغم أهميته، وارتفاع مستوى اجابات الطلبة لا يعزى إلى توعيته من المقرر، ولكن قد يكون ناتج عن توعية خارجية.

4- والفقرة الرابعة من فقرات الوعي السياسي التي تنص على أن : "للعامل الاقتصادي دور في تشكيل الاتجاهات السياسية للفرد"، اهتمت الفقرة بالعامل الاقتصادي وهذا بدوره أوجد تطور في اجابات الطلبة للتطبيقين، حيث سجل التطبيق القبلي الأول في المتوسط الحسابي (1.40) في حين ارتفع المتوسط الحسابي في التطبيق الثاني إلى (1.63) ويعزى ذلك لوجود فعل في المقرر يبرر دور العامل الاقتصادي لما له من أهمية في وعي الطلبة بجانب أهمية العامل الاقتصادي.

5- القضايا المعاصرة والمتجددة التي وردت في الفقرة الخامسة والتي تنص على أن : "القضايا المعاصرة والمتجددة لها دور في التنشئة السياسية للأفراد"، نرى بان المقرر لم يبرر قضايا عصرية، ولكن قد يكون مدرس المقرر اوجد الوعي اللازم المقرر لم يبرر قضايا عصرية، ولكن قد يكون مدرس المقرر اوجد الوعي اللازم باهمية الوعي بالقضايا المعاصرة، الأمر الذي ابرزه

المتوسط الحسابي بزيادة طفيفة فيه من (1.31) في الاختبار القبلي إلى (1.41) في الاختيار البعدي، وبمستوى ضعيف في الموافقة.

6- الفقرة السادسة والتي تنص على أن : "مؤسسات الرعاية الاجتماعية ذات دور في التنشئة السياسية للافراد، فقد حل فيها نوع من الزيادة والتقدير المتوسط لكلا التطبيقين وبزيادة من (1.70) في التطبيق القبلي إلى (2.08) في التطبيق البعدي في المتوسط الحسابي، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الطلبة استفادوا من الفصل الذي يحتويه المقرر الذي يتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني.

7- أما الفقرة السابعة والتي تنص على أن : "جمعيات الطلاب الاردنية تسهم في تشكيل الاتجاهات السياسية لفئة النساء في المجتمع"، ونلاحظ بأن المقرر أورد للطلبة من أجل الدراسة، فجمعيات المرأة الاردنية تسهم في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى الطلبة وخاصة الاناث، ونلاحظ الزيادة في المتوسط الحسابي من (1.82) في الاختبار القبلي إلى (2.01) في الاختبار البعدي، الأمر الذي يثبت صحة هذا الجانب.

8- الفقرة الثامنة والتي تنص على أن : "النظام السياسي الأردني يسهم في التنشئة السياسية للافراد، إنما أتت هذه الفقرة لتؤكد دور النظام السياسي الأردني في تشكيل الوعي والثقافة السياسية، والمتوسط الحسابي يدل على ذلك، فقد ارتفع من (1.49) في التطبيق القبلي إلى (1.73) في التطبيق البعدي، أي من ضعيف إلى متوسط.

9- الفقرة التاسعة والتي تنص على : "برامج التلفاز تسهم في تشكيل الوعي السياسي للفرد"، دلت على أن المقرر بالكاد لم يغير في وعي الطلبة بهذا الجانب، وذلك لقرب نتيجة

المتوسط الحسابي لكلا التطبيقين، حيث ارتفع المتوسط من (1.47) في الاختبار القبلي إلى (1.48) الاختيار البعدي.

10- الفقرة العاشرة والتي تنص على أن : "سهولة الحصول على المعلومة من مواقع التواصل الاجتماعي تنمي جانب المعرفة بمجريات الواقع الاجتماعي، إذ جاءت هذه الفقرة متلازمة مع الفقرة الثالثة والتي تنص على : "مواقع التواصل الاجتماعي (Twitter, facbook, whatsapp) تؤثر في الوعي السياسي، حيث ارتفع المتوسط الحسابي في الفقرة التطبيق البعدي، ونجد اجابات الطلبة جاءت في التقدير الضعيف لكلا التجربتين كما في الفقرة العاشرة والثالثة.

المطلب الثاني : نتائج ومناقشات المشاركة السياسية

لقد تناول الفصل الأول من الدراسة وهو الفصل النظري للدراسة حول ما يتعلق بالمشاركة السياسية عن ماهية ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية، عن ماهية ودوافع ومعوقات المشاركة السياسية، وما لها من أثر وأهمية على الفرد بعد تلقي الثقافة السياسية التي تخص جانب التوعية بثقافة المجتمع سياسياً فوصول الطالب لمرحلة المشاركة السياسية بكل صفحة في المشاركة، إذ يعتبر أن هذا الطالب لديه الحنكة والقدرة السياسية التي تؤهله للمشاركة سياسياً في تنمية المجتمع والمساهمة في بناء المجتمع المدني، وفي هذا المطلب سيتناول الباحث النتائج وتحليلات متعلقة بالمشاركة السياسية.

أولاً : النتائج المتعلقة بالمحور الثالث (المشاركة السياسية)

1- من الملاحظ بأن النظام السياسي الذي تم تناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة، قد بين دور هذا النظام في دفع عملية المشاركة السياسية. كما هو واضح في الفقرة الأولى من محور المشاركة السياسية والتي تنص على : "النظام السياسي الأردني يدفع بالفرد للمشاركة السياسية" فقد حازت هذه الفقرة على القبول في مختلف المحاور، وأهمها هنا في المشاركة السياسية،

فقد تطور مستوى الموافقة من الضعيف إلى المتوسط في التطبيق الثاني، ومن (1.64) في التطبيق القبلي إلى (2.09) التطبيق البعدي.

2- وفي الفقرة الثانية من محور المشاركة السياسية والتي تنص على : "الاسرة تدفع بالفرد للمشاركة في مجلس"، فقط تطور أداء الطلبة من متوسط حسابي (1.77) في الاختيار القبلي إلى (2.03) في الاختيار البعدي، ويدل ذلك على أن المقرر تمكن من ايصال المعلومة بأن الاسرة لها دور بارز في دفع الفرد إلى المشاركة السياسية.

3- أما الفقرة الثالثة والتي تنص على أن : "اسعى جاهلا للتصويت في مجلس النواب والمجلس البلدي"، ثبتت هذه الفقرة بأن المقرر احتوى على مفاهيم أدت بالفرد إلى معرفة طرق المشاركة السياسية تقدم المستوى الحسابي من (1.88) في التطبيق القبلي إلى (2.09) في التطبيق البعدي، أي من متوسط ضعيف على متوسط أقوى في مدى الموافقة.

4- في الفقرة الرابعة والتي تنص على أن : "المشاركة السياسية تشعر الفرد بالولاء والانتماء"، فقد ارتفع المتوسط الحسابي من (1.40) في التطبيق القبلي إلى (1.47) في التطبيق البعدي، حيث اكتسب هذا التعلم نوع من الفهم في مجال الولاء والانتماء لا سيما التقدم الطفيف الذي حصل لمدى اجابات الطلبة حيال هذه الفقرة، ولكن الضعف انتابها في مدى الموافقة.

5- أما الفقرة الخامسة والتي تنص على : "للمرأة دور بارز في الحياة السياسية في المجتمع الأردني" فقد حصل تقدم طفيف من (1.51) من التطبيق القبلي إلى (1.65) في التطبيق البعدي، ليظهر ذلك دور المرأة في عملية المشاركة السياسية، إلا أن هذا التطور كان يتسم بالضعف في كلا التطبيقين.

6- الفقرة السادسة والتي تنص على أن : "الاعلام يشجعني على المشاركة بالتصويت في مجلس النواب والمجلس البلدي"، فقد بقي المتوسط الحسابي كما هو في التطبيقين القبلي والبعدي، بمتوسط حسابي مقداره (1.64) دلالة على اثبات ذلك، ويدل على أن المقرر لم يمر بالمستوى المطلوب من جانب المشاركة السياسية، الأمر الذي يبرهن ضعف المقرر في احتواءه على وسائل الاعلام ودورها في التنشئة السياسية.

7- في الفقرة السابعة والتي تنص على أن : "التصويت في مجلس النواب والمجلس البلدي يثبت باي مواطن صالح"، فقد ارتفع مؤشر المتوسط من (1.57) في التطبيق القبلي إلى (1.75) في التطبيق البعدي، الأمر الذي يدل على أن المقرر أسهم إلى حد ما في توعية الطالب واكسابه معاني المشاركة السياسية من المقرر.

8- الفقرة الثامنة والتي تنص على أن : "الجماعات الطلابية تعمل على برنامج تدريبي في المشاركة في خدمة المجتمع : فقد اظهر مؤشر المتوسط تراجع في التطبيق الثاني من (1.64) إلى (1.53) في التطبيق الأول القبلي، مما يؤكد أن المقرر لم يستوعب مسألة الجماعات الطلابية ودورها في المشاركة السياسية.

9- أما الفقرة التاسعة والتي تنص على : "القبلية تؤثر في المشاركة بالتصويت في المجالس الانتخابية، فقد ارتفع المتوسط من ضعيف إلى المتوسط من (1.59) في التطبيق القبلي إلى (1.73) في التطبيق البعدي، الأمر الذي يدل على أنه كان هناك دور فاعل للعشيرة في التأثير على المشاركة السياسية للفرد.

10- الفقرة العاشرة والتي تنص على أن : "دخل الاسرة يسهم في تحديد مدى مشاركة الفرد سياسياً، فقد تطور المتوسط وارتفع من (1.82) في التطبيق القبلي إلى (2.03) في التطبيق البعدي، دلالة على أن الاسرة تسهم إلى حد متوسط في عملية المشاركة السياسية.

ثانياً : واقع المشاركة السياسية من خلال النتائج

1- أن واقع المشاركة السياسية يبدو ضعيفاً لدى مجتمع الدراسة، بحيث أن المشاركة السياسية بدأت وكأنها لا تحتل موقف في ذهنية فئة مجتمع الدراسة وفق تصورات الباحث ويعود ذلك إلى الاسباب التالية :

أ. صغر سن فئة مجتمع الدراسة، حيث انهم يضعوا في أولوياتهم المشاركة السياسية، على اعتبار أن المشاركة السياسية لم يحن وقتها بعد في ذهنية هؤلاء وما تحتله افكارهم لتخطي مرحلة الدراسة الاكاديمية بنجاح.

ب. إن ميدان المشاركة السياسية لم يحضر في أذهان الطلبة من الناحية الواقعية، ودائماً وأبداً هناك واقع يختلف عن التنظير، وخصوصاً أن هذه الدراسة جاءت في وقت لا يوجد في الأردن انتخابات على أي مستوى كان، وتلك الانتخابات بالنسبة لهذه الفئة العمرية من الطلبة.

ج. إن المشاركة السياسية تعبر دائماً عن العمل السياسي في حين أبدت الدراسة توجيهاً لفئة المجتمع الدراسي، خلاف ذلك تكون توجهاتهم محصورة في العمل الاكاديمي والتجاري والعمل الحر.

د. إن المشاركة السياسية تختلف من حيث المفاهيم لدى البعض من فئة مجتمع الدراسة حيث أن، مستويات الفهم لديهم متفاوتة لما هو مقصود بالمشاركة السياسية، حيث بينت الدراسة

أن المشاركة السياسية عند الاغلبية من فئة مجتمع الدراسة تنحصر في الوصول إلى مراكز سياسية أكثر منها إلى تمثيل الشعب لدى السلطة أو الأداء السياسي أياً كان مستواه.

بعد أن استوفت الدراسة تحقيق الأهداف التي شرعت لتحقيقها، والوفاء بمتطلبات التحقق من صحة الفرضية، والتي جاءت الدراسة موافقة لها، فإنه لا بد من بيان الاستنتاجات والتوصيات التي جاءت بناء على هذه الدراسة، وسيتم تبيانها في فقرتين هما : فقرة الاستنتاجات، وفقرة التوصيات، والنحو التالي :

أولاً : فقرة الاستنتاجات فقد توصلنا من خلال الدراسة إلى عدة استنتاجات منها ما يتعلق بالبيانات الأولية، ومنها ما يتعلق بمضمون الدراسة، وهي على النحو التالي:

1) استنتاجات البيانات الأولية للدراسة :

أ. فقرة الجنس : كان عدد الذكور 33 بنسبة 36.26%، والاناث كان العدد (58) بنسبة (63.74%)، مما يبين أن نسبة الاناث فاقت نسبة الذكور.

ب. فقرة الكلية : كان عدد طلبة الكليات العلمية (65) وبنسبة (71.43%) وعدد طلبة الكليات الانسانية (26) وبنسبة (28.57%)، ويلاحظ أن عدد طلبة الكليات العلمية أكثر من الكليات الانسانية.

ج. فقرة السنة الدراسية : كان عدد الطلبة في السنة الأولى – الثانية 42 وبنسبة 46.51% ومن الثالثة إلى الرابعة 31 وبنسبة 34.07%، وفي السنة الخامسة فأكثر كان عدد الطلبة (18)، أي ما نسبة (19.78%) مما يدل على أن أعلى طلبة في العينة من السنة الأولى– الثانية.

د. فقرة دخل الاسرة : حيث كان العدد 13 في المستوى العالي، وبنسبة 14.29% و 64 في المستوى المتوسط، وبنسبة 70.33% و 14 في مستوى دخل محدود وضمان اجتماعي وبنسبة 15.38% الأمر الذي يدل على التغيرات في مستويات دخل الاسرة من إفراج العينة.

2) استنتاجات مضمون الدراسة:

أ. احتوى المقرر على معاني التنشئة السياسية والتي اكسبت الفرد الأردني نوعاً من الثقافة السياسية مما ساهم في عملية التنشئة الاجتماعية.

ب. دلت الدراسة على أن الذكور كانوا أكثر وعياً سياسياً من غيرهم وكذلك نسبتهم أكثر في المشاركة السياسية من الاناث.

ج. لم يكن لمستوى الطلبة المعيشي أي نوع من التأثير على أجوبة الطلبة في هذا المجال ولا للسنة الدراسية.

د. إن النظام السياسي أحد المحاور التي اهتم بها المقرر لاحتوائه على معاني المشاركة السياسية، الأمر الذي أسهم في ثقافة الطلبة سياسياً.

هـ. إن المدرس له دور بارز وهام في عملية ربط مفاهيم المنهاج بالواقع السياسي من وخلال شرحه للمقرر.

ز. إن التعليم والاسرة والاصدقاء اسهموا بشكل مباشر في عملية التنشئة السياسية كما دل عليه اجابات الطلبة.

ح. إن للاصدقاء تأثيراً هاماً وكذلك العادات والقيم في تكوين الثقافة السياسية للطلبة.

ط. إن المقرر يسهم في ترسيخ معاني الحوار والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر كما دلت أجوبة الطلبة والاختبارات.

ي. انه لم يبرز المقرر دور التلفاز أو أي من وسائل الاعلام حيال زيادة الوعي السياسي للطلبة.

ك. إن الاسرة تسعى من أجل دفع ابنائها للمشاركة السياسية، وهذا ما اثبتته المقرر وأجوبة الطلبة.

ل. إن المشاركة السياسية تعزز في الفرد الولاء والانتماء.

ثانياً : التوصيات

1) تجديد فصول الكتاب بما يتلائم مع متغيرات العصر ومستجدات التنمية والتطورات السياسية.

2) زيادة عدد ساعات تدريس المقرر بما يتناسق مع طبيعة وأهمية المقرر بحيث ساعه عملية تطبيقية للمادة.

3) لا بد وأن يشتمل مساق الديمقراطية وحقوق الانسان على دور وسائل التواصل الاجتماعي بما يتناسب مع متطلبات التنشئة السياسية والاجتماعية وبيان أهمية ودور مواقع التواصل الاجتماعي في الوقت الحاضر.

4) ادخال نظام التعلم الالكتروني في المنهج وذلك لأن طبيعة المنهج تدفع الطالب إلى التعلم الذاتي المقرر له وما ينتجه من اثر واقعي في الحياة اليومية.

5) ضرورة احتواء المقرر على تدريس طبيعة التصويت في المجالس الانتخابية وليس عرض نبذه عن المجالس وحسب، وادخال نبذة تعريفية عن المجلس البلدي كونه احد المجالس المنتخبة.

6) تفعيل دور المجالس والجماعات الطلابية في المنهج لأهميته في غرس روح المشاركة السياسية لدى الطلبة.

7) لا بد وأن يهتم المدرس بالمادة وذلك بربط المفاهيم الواردة في المنهج بالحياة الواقعية ليكون اثر التعلم واضح لدى الطلبة.

8) على مدرس المادة أن يجعل الطالب أكثر وعيا بالاخطاء التي قد يقع فيها اثناء المشاركة السياسية في المجتمع، وكذلك تعليمه الطرق الصحيحة في اكتساب المفاهيم المناسبة من الوسائل والمصادر السياسية المتعددة.

9) ضرورة تنبيه الطالب على التعامل الصحيح مع مواقع التواصل الاجتماعي وربطها بالحياة السياسية والثقافة الايجابية في مجال السياسة.

10) لا بد وأن تتناسب طبيعة الامتحانات مع فصول الدراسة في المقرر وأنها تستهدف الوعي السياسي لدى الطالب وما كسبت من مفاهيم سياسية في المقرر.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو ضاوية، عامر. "**التنمية السياسية في البلاد العربية**". دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 2002م. ص 86.

أمين، سمير. "العولمة ومفهوم الدولة الوطنية". مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، 2004م، ص17.

أنيس، قاسم. "**النظام السياسي العربي والديمقراطية**". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2000م، ص78.

إيبرلي، دون. "**المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين**". الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص412.

البطاينة، رافع شفيق. "**الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن**". مطبعة وزارة الثقافة، عمان، 2004م، ص146. كذلك انظر: أبو رمان، حسين. "**قانون الانتخاب لسنة 2001م وتعديلاته: المزايا والعيوب**". مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، 2003م، ص59.

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003: نحو اقامة مجتمع المعرفة، عمان: برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2003

تقرير لجنة حقوق الانسان – الدورة 18– وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الدورة 34– ملحق رقم 8 فقرة 105.

الجابري، محمد عابد. "**المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي**". المستقبل العربي، العدد 157، آذار 1992م، ص11.

جرادات، صالح. "**التوجه الديمقراطي في الأردن**". دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، 1995م، ص59.

جرار، أماني غازي (2013)، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية ، مؤلف جماعي ، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ، عمان ،2004

حمد الرشيدي ، وعدنان السيد حسين ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، دار الفكر، بيروت ودمشق ،2002

حمزة، زيد وآخرون. "**النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن**". مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2003م، ص117.

الحوراني، هاني وآخرون. "**الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن**". دار السندباد للنشر والتوزيع، عمّان،2000م، ص89.

ديفيد هيلد2007، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية،

روبرت دال2005، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير مظفر، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر،

زكي رمزي مرتجى، ومحمود محمد الرنتيسي (2011)، تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم المواطنة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو

سعيد إسماعيل عمرو، في التربية والتحول الديمقراطي "دراسة تحليلية للتربية النقدية عن "هنرى جيرو2007"، تقديم: حامد عمار، بيروت: الدار المصرية اللبنانية السلسلة: آفاق تربوية متجددة،

سليمان صويص ، واقع تعليم حقوق الإنسان في الأردن ، المركز الوطني لحقوق الإنسان ، عمان 2005،

الشرعة، محمد. "**التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع والتحديات، الأمانة**". المستقبل العربي، عدد (257) ، تموز 2000م، ص180-183.

الشطناوي، فيصل. "**مبادئ القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني**". دار حامد للنشر والتوزيع، عمّان، 2000م. ص107.

الشيدي، محمد بن خلفان (2004). التربية الوطنية في المناهج الدراسية بسلطنة عمان، ورقة عمل مقدمة إلى *ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي*، مسقط، وزارة التربية والتعليم.

عارف، نصر محمد. "**نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**". دار القارئ العربي القاهرة 1993م، ص143.

عبد الحي، أحمد تهامي. "**التجارب الليبرالية: دورات الظهور والإنحسار**". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد العاشر، ربيع 2003م، ص118.

العدوان، مصطفى. "**الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني: الواقع والتطلعات في ظل التحول الديموقراطي**"، دار حامد، عمّان، 2004م، ص33.

عساف، نظام. "**دراسات في حقوق الإنسان**". مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان، عمّان، 2003،ص135. كذلك انظر: الدستور الأردني عام 1952م.

العفيف، أحمد. وصالح، قاسم. "**التربية الوطنية**". دار جرير للنشروالتوزيع، عمان ، 2006م، ص171،139.

علي خليفة الكواري٢٠٠١) مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264،

علي ليلة واخرون(2010)، التغير الإجتماعي و الثقافي، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،

العيسى، شملان، والمشاقبة، أمين. "**الإصلاحات السياسية في العالم العربي**". مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2004م.

غليون، برهان. "**الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة**". المستقبل العربي، السنة 13، العدد 135، أيار 1990م، ص23

قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان لعام 2002 ، عمان ، الأردن

كاتب، جورج. "**المحيط الداخلي: النظرية الفردية والثقافة الديمقراطية**". دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م، ص118.

كلمة ممثل فرنسا – وثائق الجمعية العامة (الدورة الثانية) – ج1 – اللجنةالثالثة – ص60-63.

المحافظة ، علي وآخرون. "**التربية الوطنية**". دار جرير للنشر والتوزيع، عمان ، 2006م، ص100.

محمد الموسى ومحمد علوان2006، القانون الدولي لحقوق الانسان: الحقوق المحمية، عمان: دار الثقافة للنشر.

محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ،2004.

مخادمة، ذياب وآخرون. "**تاريخ وحضارة الأردن**". الجامعة العربية المفتوحة، عمان، 2004م، ص148، 149.

مشاقبة، أمين. "**النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية**". دار الحامد، عمان، 1999م. ص244، 245.

مصالحة، محمد. "**دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن**". المجلة الثقافية، العدد (66)، كانون الثاني 2006م، ص72.

مطرود، د. صلاح حسن " السيادة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية" – بغداد – 1995 – صـ37.

المقداد محمد. "**المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية على ضوء نتائج الانتخابات لعام 2003م**". مجلة المنار، جامعة آل البيت، 2004م.

المقداد، محمد. "**دور الثقافة في التنمية السياسية**" **ورقة عمل مقدمة الى ندوة التنمية السياسية في الأردن**"، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، 2004م، ص16.

المقداد، محمد. "**النظام السياسي العربي الواقع والاصلاحات المطلوبة**". ورقة بحثية مقدمة لندوة الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت، 2004م، ص41.

منشورات المجلس الأعلى للشباب، "رعاية الشباب في الأردن". سلسلة التثقيف الشبابي (57) ، عمان، 2004م، ص 9.

ناصر، إبراهيم ، المواطنة، عمان: دار مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٢

هلال، علي نيفين، مسعد، "**النظم السياسية العربية قضايا بالاستمرار والتغير**". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م، ص29.

المراجع الاجنبية

Buno simma . workshop on I .H.R. Instruments and Reporting obtigaons New York 1992.pp.7- 8

Dewey, John. "Democracy and Education". Macmillan, London. .1994,P.120

Giddens, Anthony. "Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics". Polity press, London University, U.K. 1994.pp143-144

Giddens, Anthony. "**Beyond Left and Right: The Future of Radical** . Polity press, London University, U.K. 1994.pp143-144. **Politics**".

Diamond, Lavy. "Democracy in Developing Countries". RiennerPublishers Inc, Boulder, Colorado, 2000, P.118-127.

الملاحق

<u>الاستبانة</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

اخي الطالب\ اختي الطالبة:

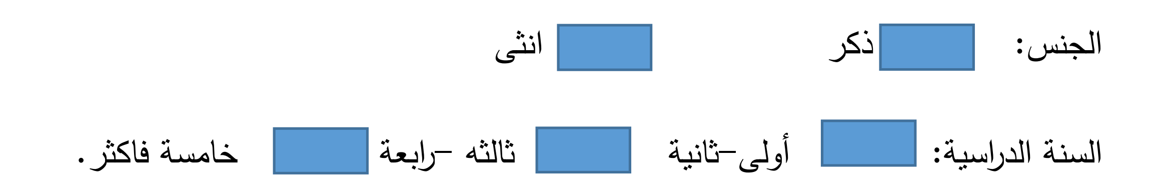
يقوم الباحث بدراسة **أثر مساق الديمقراطية وحقوق الإنسان على الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية (جامعة آل البيت – جامعة اليرموك)**، ويستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ضمن سلم ليكرت الثلاثي الذي يتضمن (موافق بشده، موافق، غير موافق)، علماً بأن الإجابات علماً بان الإجابات على الاستبانة ستحاط بالسرية وغرضها علمي.

الباحث:

زيد القاضي.

اولاٍ:

بيانات أولية:



الجنس: ذكر انثى

السنة الدراسية: أولى–ثانية ثالثه –رابعة خامسة فاكثر.

دخل الاسرة: 200 دينار فاكثر 1001–1999 دينار ضمان اجتماعي.

ثانياً الاسئله:

الرقم	نص العبارة	موافق بشدة	محايد	غير موافق
المحور الأول الثقافة السياسية				
1	مفردات التنمية السياسية (حقوق الانسان، الديمقراطية ، دولة القانون) ذات صله بالثقافة السياسية.			
2	النظام السياسي الأردني يسهم في ترسيخ معاني الوحدة الوطني.			
3	المدرس وأسلوبه يساهم في إكساب المفاهيم السياسية.			
4	المدرس واسلوبة يسهم في اكساب المفاهيم السياسية.			
5	المدرس حريص على ربط المفاهيم السياسية للفرد بالواقع الحياتي.			
6	التعليم له دور في الوعي يسهم في التوعية الثقافية للفرد.			
7	التعليم يسهم في رفع مستوى الثقافة السياسية.			
8	يسهم الأصدقاء في مستوى ثقافة الفرد سياسياً.			
9	تعلم الاسرة يشكل المفاهيم الأساسية للفرد ساسياً.			
10	القيم والعادات السائدة في تشكيل الثقافة السياسية للأفراد.			
المحور الثاني				
1	معاني الحوار وحرية الرأي وتقبل الراي الاخر تسهم في الوعي السياسي للفرد			
2	المساواة بين الرجل والمرأة له دور في الثقافة السياسية.			
3	مواقع التواصل الاجتماعية تؤثر في الوعي السياسي للأفراد.			
4	للعامل الاقتصادي دور في تشكيل الاتجاهات السياسية للأفراد.			
5	القضايا المعاصرة المتجدد لها دور في الثقافة السياسية للأفراد.			
6	مؤسسات الرعاية الاجتماعية ذات دور في الثقافة السياسية للأفراد.			
7	الجمعيات الأردنية تسهم في تشكيل الثقافة السياسية لفئات الطلاب.			
8	النظام السياسي الأردني يسهم في التوعية الثقافية السياسية للأفراد.			

9	برامج التلفاز تسهم في تشكيل الوعي السياسي للفرد.			
10	سهولة الحصول على المعلومات من مواقع التواصل الاجتماعي تنمي جانب بمجريات الواقع الاجتماعي.			
المحور الثالث المشاركة السياسية				
1	النظام السياسي الأردني يدفع الفرد بالمشاركة السياسية.			
2	الاسرة تدفع بالفرد للمشاركة في مجالات السياسية.			
3	اسعى جاهداً للتصويت في المجلس النيابية.			
4	المشاركة السياسية تشعر الفرد بالولاء والانتماء السياسي والوطني.			
5	للمرأة دور بارز في الحياة السياسية في المجتمع الأردني.			
6	الإعلام يشجعني على المشاركة بالحياة السياسية.			
7	التصويت في كافة المجلات الانتخابية يشعرني بالوعي السياسي.			
8	الجماعات الطلابية تدربني على المشاركة في خدمة المجتمع.			
9	العشيرة تؤثر في المشاركة بالتصويت السياسي.			
10	دخل الاسرة يسهم في تحديد مدى مشاركة الفرد سياسياً.			